



تقرير المراجعة لوظائف النظام الإحصائي العراقي



تمثل هذه الوثيقة حصيلة جهود علمية ومراجعة فنية وميدانية قام بها عدد من الخبراء الدوليين في مجال الإحصاءات الرسمية والخبراء الوطنيون من الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان ودوائر الإحصاء في المحافظات وأقسام الإحصاء في عدد من الوزارات للنهوض بالنظام الإحصائي الوطني في العراق. والنظام الإحصائي الوطني لا يشمل الجهاز المركزي للإحصاء فقط بل يتعدى ذلك لكافة منتجي الإحصاءات الرسمية. لذلك فإن التوصيات الواردة في هذا التقرير تشمل كافة منتجي الإحصاءات الرسمية التي تتفاوت في مستوى تطورها وتقديمها وأساليب عملها.

تولى تنسيق المراجعة الوظيفية لجنة وطنية برئاسة الجهاز المركزي للإحصاء وعضوية رؤساء أقسام الإحصاء/المعلومات/التخطيط من عدد من الوزارات. وتشكلت لجنة مقابلة لها في إقليم كردستان بقيادة هيئة إحصاء إقليم كردستان وبمشاركة الوزارات ذات العلاقة. وقد نفذ المراجعة الوظيفية فريق من الخبراء الدوليين من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومؤسسة "أيكون الدولية" بقيادة د. لؤي شبانه رئيس الخبراء الفنيين لصندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب العراق. وتولى د. مايكل هاترمان تنسيق جهود الخبراء الدوليين. وتولى كل من السيد علي الحلبي والسيد محمود خورشناو من مكتب الصندوق في العراق تنسيق العملية ميدانياً. فيما تولت السيدة سلامة المهدي من الجهاز المركزي للإحصاء تنسيق الجهد الوطني اللازم لعملية المراجعة والوصول إلى المعلومات المطلوبة لدى مختلف المؤسسات بإشراف من د. مهدي العلاق رئيس الجهاز المركزي للإحصاء. فيما تولى السيد سيروان محي الدين، رئيس هيئة إحصاء إقليم كردستان تنظيم أعمال المراجعة في الإقليم.

نأمل أن يشكل هذا التقرير أداة مهمة نحو تطوير الإحصاءات الرسمية نحو نظام إحصائي اتحادي حديث وقادر على خدمة التنمية والإسهام الإيجابي في الحوكمة الرشيدة.

د. مهدي العلاق

وكيل وزارة التخطيط
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء

03	الاختصارات
04	الملخص التنفيذي
07	1. المقدمة
07	1.1 سياق المراجعة لوظائف النظام
08	2.1 نطاق وأهداف المراجعة
09	3.1 المنهجية
12	2. النتائج العامة
12	1.2 الإنجازات الرئيسية حتى الآن
12	2.2 المتطلبات الأساسية
14	3.2 القضايا الرئيسية التي ينبغي التصدي لها
16	3. استعراض مواضيع مختارة
16	1.3 الإطار القانوني
18	2.3 مدونة قواعد الممارسات
21	3.3 نظام الإحصاء الوطني / نظم المعلومات
26	4.3 نشر البيانات
29	5.3 الترميز والتصنيف
33	6.3 إحصاءات النوع الاجتماعي
34	7.3 الموارد البشرية والإنتاج الإحصائي
39	4. الخلاصة
39	1.4 التوصيات والإجراءات من أجل التحسين
39	2.4 خارطة الطريق المقترحة
42	الملاحق
42	1 مبادئ مدونة قواعد الممارسة في المملكة المتحدة
43	2 مدونة قواعد الممارسة للمؤسسات الإحصائية الوطنية في الاتحاد الأوروبي
44	3 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في منطقة المفوضية الاقتصادية الأوروبية
44	4 محتوى المشروحات للجهاز الإحصائي
46	5 حساب تكاليف الأنشطة
47	6 خارطة الطريق المبدئية

مدونة قواعد الممارسة	CoP
الجهاز المركزي للإحصاء	CSO
الفريق الفني الأساسي	CTT
جهاز الإصدار الحالي	CVS
نظام معلومات الإدارة التربوية	EMIS
حكومة العراق	GoI
نموذج العمليات التجارية الإحصائية العامة	GSBPM
تحديث القطاع العام في العراق	I-PSM
نظام المعلومات	IS
هيئة احصاء اقليم كردستان	KRSO
الإطار القانوني	LF
جلسات العمل بشأن البيانات الوصفية الإحصائية	METIS
الجهاز الإحصائي الوطني	NSS
تبادل البيانات الوصفية و البيانات الإحصائية	SDMX
النظام الإحصائي	SS
الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA

تم تنفيذ المراجعة لوظائف النظام الإحصائي الحالي خلال العام 2011 كجزء من تحديث القطاع العام في العراق (I-PSM). وقد ركزت المراجعة على مجالات محددة من جوانب عمل النظام الإحصائي الوطني (NSS) في العراق. وبشكل عام، فقد خلصت المراجعة إلى أهمية توافق النظام الإحصائي الوطني في العراق مع هيكل الحكم في الدولة المبني على اللامركزية والنظام الاتحادي. ولاحظت الدراسة انه على الرغم من وجود بنية أساسية قوية لإنتاج الإحصاءات القطاعية لاسيما في مجالات التعليم والصحة، لكن لا يزال هنالك الكثير مما يتعين القيام به للوصول إلى نظام إحصائي وطني متوأم ومتكامل ومهني في العراق. حيث يتطلب ذلك تحولات كبيرة لتوفيق النظام الإحصائي مع النظام الفدرالي في العراق وتعزيز القدرات في الوحدات الإحصائية في الوزارات والمكاتب الإحصائية الفرعية (على صعيد المحافظات) لخدمة الحكم الرشيد والحفاظ على نظام إحصائي وطني موحد. كما أشارت المراجعة الوظيفية للنظام الإحصائي إلى أن هذه التغيرات يجب أن تطل الإطاري القانوني والمنظومة المهنية التي تحكم إنتاج الإحصاءات الرسمية في العراق. بالإضافة إلى العلاقات الأفقية والرأسية عبر وحدات الإنتاج وما يتطلبه ذلك من تطوير في الأدوات الحالية والسياسات، وتطوير الكفاءات الفردية للقوى البشرية لاكتساب مهارات جديدة. وهناك أيضاً حاجة إلى تحولات هامة لردم الفجوة الكبيرة بين الأجيال والتي نشأت لأسباب يمكن تفهمها نتيجة لظروف غير طبيعية مر بها النظام الإحصائي الوطني في العراق خلال العقود القليلة الماضية فيما يخص التوظيف والتدريب والاستثمار في العنصر البشري. وتحتاج إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق مزيداً من التطوير رغم الخطوات الهامة التي قطعتها لا سيما وأن الجهاز المركزي للإحصاء قد استحدثت شعبية لإحصاءات النوع الاجتماعي. إذ هناك زيادة على طلب على هذا النوع من الإحصاءات لدعم التخطيط والمراقبة المستنديين على البيانات والأدلة، بالإضافة إلى أهمية المبادرة إلى القيام بحوار مستمر مع مستخدمي هذا النوع من البيانات، وضمان تضمين بعد النوع الاجتماعي داخل العملية الإنتاجية للإحصاءات الرسمية على مختلف المستويات.

النظام الإحصائي الوطني: لدى العراق نظام إحصائي وطني منذ الثلاثينات أنتج ثروة من الإحصاءات المفيدة حول المجتمع العراقي. وقد تطور هذا النظام عبر السنين، فقد قام بتغيير هيكله التنظيمي في مناسبات عديدة، ويشير الوضع الحالي إلى أن هناك فرصة أخرى للتغيير نحو الأفضل. وقد لاحظت المراجعة الوظيفية للنظام الإحصائي أن هناك اعتماد كبير في إنتاج الإحصاءات الرسمية على المسوح الميدانية المتخصصة في مواضيع مختلفة، كما أن هناك حاجة للمزيد من التنسيق الفعال بين مختلف الوحدات المنتجة للإحصاءات. وقد لوحظ أن ضعف التنسيق أدى إلى عدم استخدام تصنيفات وطنية موحدة في بعض المواضيع، من جهة أخرى، فإن الطلب المتزايد على الإحصاءات الرسمية من الحكومة ومجلس النواب ووسائل الإعلام والجمهور عموماً يستوجب إجراء إصلاحات محددة في عملية إنتاج الإحصاءات من أجل التجاوب مع هذا الطلب بشكل يتيح توفير الإحصاءات المطلوبة في وقت مناسب وبشكل يتوافق واحتياجات وقدرات مستخدمي البيانات. لذلك هناك حاجة لمراجعة الإطار القانوني لإصدار الإحصاءات الرسمية والذي من خلاله يتم توضيح مهام وأدوار جميع الجهات الفاعلة مثل الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) - المنسق الرئيسي - والوزارات المعنية التي تقوم بتوفير البيانات. وحقيقاً لهذه الغاية، يُقترح أن يتم إنشاء مجموعة عمل تتولى مهمة صياغة مسودة قانون الإحصاء واللوائح التنفيذية الناظمة.

الإطار القانوني: يعود تاريخ القانون الحالي المنظم لإعداد الإحصاءات الرسمية في العراق إلى عام 1972. وهناك محاولة مستمرة لصياغة اطار قانوني ينظم العمليات الإحصائية الإحصائية في العراق. إلا أن هذه المحاولات بحاجة إلى اطلاق ودرسات معمقة لضمان توافق التشريعات الإحصائية مع الممارسات الدولية. كما يتوجب أن يرتكز مشروع الإطار القانوني للإحصاءات الرسمية على المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة. وقد اقترحت المراجعة الوظيفية تنفيذ سلسلة من ورش العمل المتخصصة وتدريب الجهات ذات العلاقة لضمان تطوير قانون الإحصاء بشكل يلبي الاحتياجات الوطنية ويتماشى مع التوصيات الدولية.

ويجب أن يكون إنتاج الإحصاءات الرسمية في العراق متفقاً مع معايير الجودة من ناحية التكامل والوقتية المناسبة ويلبي احتياجات المستخدمين بصورة مستمرة. ويجب أن يتم نشر الإحصاءات في وقت مناسب بشكل أفضل وضمن رزنامة احصائية يحدد بها مواعيد النشر. إضافة إلى أهمية استخدام أدوات نشر مختلفة وحديثة. ولهذا السبب، فإن خطط وعمليات الإنتاج بحاجة إلى مراجعة لتضمن إنتاجاً ذا صلة وموثوقاً به وفي الوقت المناسب ومتوافقاً مع مبادئ الإحصاءات الرسمية التي تستجيب إلى مجموعة واسعة من احتياجات المستخدمين. وتجدر الإشارة إلى أهمية الاستثمار في تطوير السجلات الإدارية من أجل خلق توازن في إنتاج الإحصاءات بين المسوح الميدانية والسجلات الإدارية التي توفر مصدراً غنياً وموثوقاً للإحصاءات الرسمية في العديد من البلدان.

وللتأكد من أن تصبح الوحدات الإحصائية المختلفة أكثر تكاملاً في عملية الإنتاج، يُقترح أن يتم دراسة وتحليل قدرات كل من الوحدات المنتجة للبيانات في اطار مجموعات العمل المتخصصة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). وتجدر الإشارة إلى ضرورة وأهمية تحديث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO)، بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن هناك حاجة لقيام الوحدات ذات العلاقة بإنتاج الإحصاءات باستخدام أكثر كفاءة لتكنولوجيا قواعد البيانات الحديثة. ويُقترح أن يتم تخصيص مجموعة عمل لتحديث شبكة الحاسوب ونظام قواعد البيانات المستخدمة في الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة احصاء اقليم

كردستان والوزارات ذات العلاقة. وينبغي تقديم المساعدة لتطوير بيانات العمل والممارسات ذات العلاقة من خلال مدونة ممارسات وظيفية فضلى (code of practice). حيث يتوجب أن تُحد هذه المدونة أدوار الشركاء في العملية الإحصائية. وان تضع الإحصاءات الرسمية في إطارها المهني الصحيح لتجنب النظام الإحصائي توقعات وأدوار خارج الإطار المهني للإحصاءات الرسمية كإداة تنموية بحتة. لذلك فإن هناك حاجة إلى مدونة سلوك. ان الأساس المنطقي لمدونة قواعد الممارسات هو أنه يساهم بشكل كبير في توحيد الممارسات ذات العلاقة بالعمل الإحصائي بهدف تطوير وتعزيز نظام الإحصاءات الرسمية من قبل مختلف الجهات ذات العلاقة. إن تنفيذ مدونة قواعد الممارسات يتطلب اطاراً قانونياً. ولهذا يقترح أن تقوم مجموعة العمل المعنية بتطوير الاطار القانوني للإحصاءات الرسمية بصياغة مدونة قواعد الممارسات أيضاً (ميثاق الممارسات الفضلى) ومن المهم تنفيذ ورش عمل تتناول اهداف ومبررات ووظائف مدونة الممارسات.

النشر: ينشر الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) تشكيله واسعة من الإحصاءات الرسمية التي قد تخدم صنع القرار والإدارة والبحوث. ومع ذلك، فإن هناك حاجة لتعزيز وصول الإحصاءات لمختلف شرائح المستخدمين. حيث أن التركيز الحالي يبدو من جوانب عديدة يركز على المستخدمين في الحكومة وعلى فئة الفنيين الذي يستطيعون قراءة الجداول الإحصائية وفهم الملاحظات الفنية. وهناك حاجة إلى تحديث وسائل وآليات نشر البيانات بحيث تكون المجموعة الواسعة من الإحصاءات متاحة على نحو مناسب ووفق وقتية تخدم المستخدمين. إن إحصاءات إقليم كردستان قليلة في جوانب معينة وتتطلب تحسناً كبيراً. وهناك حاجة إلى توفير الإحصاءات باللغة الإنجليزية. كما ان هناك حاجة إلى تطوير كتابة التقارير المهنية باللغة العربية الكردية والإنجليزية وطبقاً للمعيار العام لنشر البيانات الصادر عن صندوق النقد الدولي والمعتمد من الجهات الرسمية في العراق. كما ينبغي أن يكون تشكيل مجموعة عمل متخصصة لدراسة وتطوير نشر الإحصاءات في مختلف المجالات. ومن مهام مجموعة العمل هذه تطوير سياسة نشر للإحصاءات الرسمية في العراق. وتحسين توثيق الإحصاءات وتعزيز إمكانية الوصول إلى الإحصاءات الرسمية. إضافة إلى تطوير تشكيلة واسعة من أدوات النشر الحديثة من أجل تحقيق نظام احصاءات سهل الاستخدام.

التصنيف والترميز: إن التصنيف والترميز هامين لاجراء مقارنات ذات معنى ليس فقط داخل العراق بل مع البلدان الأخرى أيضاً. ولا ينسجم التصنيف والترميز في كل الاحصاءات في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) مع المعايير المتفق عليها دولياً. ولهذا السبب هناك حاجة لكثير من الاهتمام في هذا الجانب. وهناك حاجة إلى إنشاء مجموعة عمل فنية تبحث تفاصيل واحتياجات مجالات إحصائية مختلفة والتي تتطلب التصنيف والترميز بهدف حصر الاحتياجات المختلفة وتطوير مقترحات لتكامل ممارسات التصنيف والترميز في كل من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO).

التسجيل المدني والسجلات الإدارية: تكمن أهمية الإحصاءات الحيوية حول الولادات والوفيات والزواج والانفصال والطلاق دوراً هاماً في رصد التحركات الديموغرافية للسكان. وقد توصل تقرير المراجعة لوظائف النظام أن التسجيل المدني والسجلات الإدارية إلى الاستنتاج بأن هذا النظام يخدم الاغراض الادارية بشكل خاص. بيد أنه من الصعب قياس فاعليته من المنظور الديموغرافي. وفي حالة عدم تنفيذ تعداد للسكان بدرجة عالية من التغطية، فإنه ليس من الممكن تقييم مدى اكتمال تسجيل الأحوال المدنية أو تحقيق تقديرات موثوقة بها لعدلات الوفيات والخصوبة. ولهذا السبب، تم استخدام تقديرات ديموغرافية غير مباشرة في الآونة الأخيرة من أجل الحصول على تقديرات لعدلات الخصوبة الكلية ووفيات الرضع والأطفال ومتوسط العمر المتوقع. إن جهاز التسجيل المدني في العراق هو مجال هام ينبغي أن يكون له اولوية في تحديث النظام الإحصائي. حيث يتطلب الكثير من الجهد والموارد لرفع مستوى النظام وحوسبته وربط البيانات المنتجة ما بين وزارة الصحة والداخلية والجهاز المركزي للإحصاء في إطار سجل مدني موحد.

إحصاءات النوع الاجتماعي: بينما قام النظام الإحصائي الوطني في العراق بإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، إلا أن هناك حاجة الآن إلى رفع مستوى المعايير الناظمة لإنتاج بيانات النوع الاجتماعي بحيث تتوافق مع الاحتياجات الوطنية وطبقاً للتوصيات. ويوصى بهذا الصدد أن تقوم التشريعات المقبلة للإحصاءات الرسمية يتضمن إحصاءات النوع الاجتماعي باعتبارها واحدة من الإحصاءات الرئيسية التي سوف يتم إنتاجها. ومن المهم بصفة خاصة أن نرى إحصاءات النوع الاجتماعي كجزء من النظام الإحصائي الوطني برمته. وهناك مجال لتحسين المعرفة والمهارات اللازمة لمنتجي إحصاءات النوع الاجتماعي وتطوير أدوات أفضل لتوثيق واستخدام هذا النوع من الإحصاءات في تخطيط ومراقبة أبعاده في العراق.

الموارد البشرية والإنتاج الإحصائي: يتطلب تحديث النظام الإحصائي الوطني العراقي بشكل أساسي إلى الآتي:

1. قانون إحصاء حديث
2. مدونة قواعد ممارسات للإطار المهني للنظام الاحصائي الوطني
3. برنامج احصائي متوسط المدى وخطط عمل لتطوير ونتاج إحصاءات رسمية
4. برنامج تدريبي طموح لتطوير القدرات الفردية للتجاوب مع متطلبات وأوليات تحديث النظام الإحصائي

أما بخصوص الموارد البشرية، فإن إنتاج احصاءات رسمية تغطي جوانب عديدة تتماشى مع التوصيات الدولية يتطلب انشاء وتطوير وحدات احصائية ذات مهام ومسؤوليات واضحة اضافة الى تطوير بيئة عمل جديدة تدعم ثقافة انتاج احصاءات رسمية موثوق بها. وسوف يتطلب هذا التطوير الى تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الاهداف الاستراتيجية للنظام الاحصائي الوطني. هذا يستدعي أن يكون هناك مشروع يركز على هذا الجانب ويتم تعزيز الجوانب التخطيطية والتنفيذية من خلال مساعدات فنية تركز على مواضيع مفصلة.

طريقة التنفيذ: يُقترح أن يتم تشكيل مجموعات عمل متخصصة وأن يكون هناك تمثيل فعال لكل من الجهاز المركزي الإحصائي/ وهيئة احصاء اقليم كردستان والوزارات التنفيذية المعنية في هذه المجموعات. ويتطلب تعزيز مهام مجموعات العمل هذه من خلال المساعدات الفنية بعيدة المدى. بهدف معالجة القضايا المؤسسية والتنظيمية وجوانب متخصصة أخرى ذات الصلة في إصلاح النظام الإحصائي الحالي ومن بينها (1) الإطار التشريعي ومدونة قواعد الممارسات و (2) تحديث شبكات الحاسوب وأنظمة قواعد البيانات و (3) النشر و (4) نظم التصنيف والترميز و (5) التقدير الديموغرافي و (6) دمج قضية النوع الاجتماعي مع جميع المجالات الإحصائية ذات الصلة. ويقترح أن يكون التدريب متكاملًا تمامًا مع المهام الفعلية في الجهاز المركزي للإحصاء/ هيئة احصاء اقليم كردستان.

ويقع على عاتق مجموعة العمل تصميم وتنفيذ مشروع لتعزيز القدرات والإصلاح في النظام الاحصائي بشكل يخدم الاهداف بعيدة المدى من خلال تنفيذ ورش العمل وأنشطة تدريبية وبعثات للمساعدة الفنية لمعالجة الفجوات المشار إليها في هذا التقرير مع اهمية ضمان التكامل في هذه المهام باحتياجات القطاعات الأخرى. وعليه، خلال مرحلة التنفيذ، وينبغي أن يستند عمل هذه المجموعة على ركيزتين: إحداهما متعلقة بأنشطة إصلاح متعددة الجوانب المرتبطة بالنظام الإحصائي الوطني (السياسات الإحصائية والأطر وخطة العمل ودورة حياة المشروع الاحصائي داخل الجهاز المركزي للإحصاء / وهيئة احصاء اقليم كردستان...إلخ)، والأخرى تتناول التجانس بين القطاعات الأخرى (أنظمة البيانات القطاعية بما في ذلك تبادل البيانات وموائمة جمع البيانات ونشرها وتوثيقها...إلخ) لا سيما في قطاع التعليم والصحة والمياه والجاري.

الجهاز الإحصائي العراقي - السياق التاريخي

الجهاز المركزي للإحصاء العراقي مؤسسة عريقة مرت بمراحل تطور عديدة بدءاً من ثلاثينيات القرن. كما تعاقبت جهات عديدة في العراق على تولي مهمة جمع ونشر الغحصاءات إلى ان استقر الشكل الحالي للبناء المؤسسي للنظام الإحصائي على شكل جهاز مركزي ودوائر بالمحافظات. وبعد عام 2003 تأسست هيئة إحصاء في اقليم كردستان.

تشير الأدبيات العالمية في مجال إصلاح النظم الإحصائية إلى أن الدافع الرئيسي لإصلاح الإحصاءات الرسمية في أمريكا الشمالية وخصوصاً في كندا وفي الدول الاسكندنافية وغيرها من دول الإتحاد الأوروبي هو ظهور التقنيات الجديدة في مجال الاتصالات وخصوصاً ظهور الحواسيب الشخصية التي أزالَت الحاجة إلى وحدة معالجة البيانات المركزية التي تخدم جميع فروع الإحصاءات. وجلب هذا التغيير تغييراً كبيراً في أنماط الإدارة. وتعتبر الإدارة الآن أكثر سهولة وهيكلتها أكثر أفقياً من ذي قبل والتي كانت ذات هرمية عمودية. وفي البيئة الإحصائية الحديثة، تندفق الاتصالات عبر الدوائر والوحدات/الجهات الأخرى.

على صعيد آخر، ومن جانب ربط الإحصاءات بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، خضع نظام إحصاءات الأحوال المدنية إلى مراجعة لوظائف النظام. وقد لوحظ أن العراق لديه كامل وظائف نظام إحصاءات الأحوال المدنية. ويُعتقد أن لديه تغطية ممتازة. ولهذا السبب يمكن أن تُنتج -على سبيل المثال- مجموعة من الإحصاءات الديموغرافية المفيدة. ومع ذلك، وفي ظل غياب تعداد السكان فإن هذه التقديرات ليست دقيقة بما يكفي. وهذا هو سبب تبني العديد من المسوحات تقنيات للتقدير غير المباشر والتي هي أقل فعالية بكثير من المنهجيات الإحصائية الحديثة. وهذا لا يعني أن هذه المنهجيات لا تُنتج تقديرات ديموغرافية مفيدة. لكنها تفتقر إلى التفاصيل الموضوعية الفنية التي كان من الممكن تقديمها في حال تم استخدام المنهجيات الإحصائية القياسية المُتارة بشكل جيد. ويجب بالتالي ملاحظة أنه ليس من الضروري ان فعالية الوظائف الموجودة في نظام تسجيل الأحوال المدنية يمكن أن تكون بنفس الفاعلية لانتاج إحصاءات الأحوال المدنية لتقدير المحدات الديموغرافية.

دوائر الإحصاء في المحافظات

في كثير من الدول ومن بينها العراق، فإن العديد من المكاتب الإحصائية التي تقوم بتوفير البيانات إلى النظام الإحصائي. ومع ذلك، يجب أن تكون هرمية المؤسسات المعنية المشاركة في إنتاج البيانات متوائمة مع المهام الجديدة الناشئة عن فدرالية الدولة. وبالتالي تحتاج وظائف الجهاز المركزي للإحصاء والأقاليم والمحافظات إلى مزيد من التعريف في تحديد المهام والمسؤوليات من أجل إنشاء هيكل شبه لامركزي في النظام الإحصائي الوطني. ويوجد حالياً مناطق ومحافظات ودوائر فضلاً عن غيرها من جامعي ومقدمي البيانات مثل الوزارات المشاركة في النظام الإحصائي الوطني كجهات فاعلة مع أدوار ومهام مختلفة وبقيود في الميزانيات تختلف حسب الجهة. وعلى سبيل المثال، هناك عدة توزيعات للإحصاءات داخل الدوائر في كل محافظة (87 وحدة إدارية مع 27 فرعاً للإحصاءات).

ويعتبر هيئة إحصاء إقليم كردستان مثلاً لجهاز إحصائي إقليمي له تعاون وثيق مع الجهاز المركزي للإحصاء. أما في المحافظات، فهناك مكاتب إحصائية محلية لكنها في الغالب تقوم بمهام تنفيذية. ومع ذلك، فإن غياب نظام إحصائي واضح يؤدي إلى نشوء صورة غير واضحة لنطاق عمل المكاتب الإحصائية المحلية وعلاقتها مع الجهاز المركزي للإحصاء. ولهذا السبب، فإن تقرير المراجعة الحالي لا يركز على المديرات في المحافظات بشكل عام بل يقوم بتحديد تركيزه على هيئة إحصاء إقليم كردستان كمثال وليس على سبيل الحصر. لذلك من المتوقع أن تشارك كافة الدوائر الإحصائية الفرعية في سلسلة تدفق البيانات التي تغذي النظام الإحصائي الوطني في مرحلة تنفيذ عمليات تحديث نظام الإحصاءات الرسمية. إن الهيكل التنظيمي للجهاز المركزي للإحصاء معقد نوعاً ما، ويتم تضمين المديرات الإحصائية التالية في الهيكل التنظيمي للجهاز الإحصائي المركزي:

1. مكتب الشؤون الفنية

- مديرية الإحصاءات الزراعية: تقوم بتنفيذ مسوحات دورية لتوفير مؤشرات عن القطاع منها تقدير المساحة المزروعة ومتوسط الإنتاجية للمحاصيل الزراعية.
- مديرية الإحصاءات الصناعية: تقوم بتوفير البيانات حول الأنشطة الصناعية.
- مديرية إحصاءات البناء والتشييد: تقوم بتوفير البيانات حول أنشطة البناء والتشييد.
- مديرية الإحصاءات التجارية: تقوم بتوفير البيانات حول التجارة الداخلية والخارجية والسياحة.
- مديرية إحصاءات الاتصالات والنقل: تقوم بتزويد البيانات حول المواصلات البحرية والجوية والبرية.
- مديرية الإحصاءات التربوية الاجتماعية: تقوم بتوفير البيانات حول الجوانب الاجتماعية والتربوية.

- مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة: تقوم بتنفيذ تعدادات السكان والمؤشرات الإحصائية الشاملة حول السكان.
 - مديرية الحسابات الوطنية: تقوم بتقدير أهم المؤشرات الاقتصادية على المستوى الوطني.
 - مديرية إحصاءات احوال المعيشة: تقوم بإعداد البيانات حول دخل ونفقات الأسرة وظروفها المعيشية.
 - مديرية الإحصاءات البيئية: تقدم بيانات إحصائية بيئية.
 - مديرية الأرقام القياسية: تقوم بإصدار تقارير عن مؤشر السلع الاستهلاكية (CPI) والأرقام القياسية الأخرى.
 - مديرية إحصاءات التنمية البشرية: توفير البيانات والمؤشرات لتنمية القطاعات المختلفة مثل التعليم والصحة.
2. دائرة تكنولوجيا المعلومات: إدارة قاعدة البيانات وهندسة الأنظمة والصيانة والشبكات.
3. دائرة الشؤون الإدارية والمالية: الخدمات المالية الإدارية.
- مديرية الموارد البشرية: شؤون الأفراد.
 - مديرية الشؤون الإدارية: الخدمات الإدارية للجهاز المركزي للإحصاء (CSO).
 - مديرية الحسابات: تقوم بإعداد الميزانية العمومية الحالية ونفقات خطط الاستثمار وقوائم الرواتب والأجور.
 - مديرية النشر والعلاقات العامة: تقوم بإعداد الرسائل/النشرات الإحصائية.
 - مديرية المطبعة
4. الدوائر المرتبطة برئيس الجهاز المركزي للإحصاء.
- مركز التدريب والبحوث الإحصائية: التدريب والبحوث الإحصائية.
 - الدائرة القانونية: التمثيل القانوني للجهاز المركزي للإحصاء (CSO)
 - قسم التدقيق: يقوم بتنفيذ مهمة التدقيق لكافة المعاملات المالية.
 - دائرة المتابعة والتنسيق: تنسيق المهام / الإشراف على التنسيق.
- وتجدر الإشارة إلى أن هناك عددا كبيرا من المديريات الإحصائية التي من المحتمل أن تتداخل في النطاق ومجالات التخصص. الانطباع الأولي هو أن هناك حاجة لاعادة تنظيم وتوزيع العمل عبر التشكيلات الإحصائية الرئيسية. هذا هو الموضوع الذي يمكن أن يُعالج من قبل مجموعات عمل مخصصة.
- وعلى الرغم من أن هناك حالات كثيرة حيث تكون الأجهزة الإحصائية فيها وطنية، بمعنى أنها مركزية جداً، وهناك كذلك الحالات التي يكون فيها الجهاز الإحصائي ذا طبيعة اتحادية (فديرالية)، كما هو الحال في الولايات المتحدة. الحالة الأخيرة أكثر تنوعاً وتبايناً من الحالة الأولى ولهذا السبب تدعو إلى تنسيق واسع النطاق. وبعد عام 2003، عندما أصبح العراق دولة اتحادية، تم تكثيف الحاجة إلى الإحصاءات من أجل التخطيط والإدارة على المستويات المحلية.

2.1 نطاق وأهداف المراجعة

تقوم الأمم المتحدة بإجراء برنامج مشترك حول تحديث القطاع العام في العراق يشارك فيه عدد من منظمات الأمم المتحدة. وعلى وجه التحديد، فإن برنامج تحديث القطاع العام في العراق، PSM-1، هو جهد مشترك مُخصَّص لدعم حكومة العراق (GoI) في تحديث قطاعها العام. تحقيقاً لهذه الغاية، سوف يتم تقديم استراتيجية إصلاح القطاع العام لثلاثة قطاعات، وهي التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي. ويقوم البرنامج بمعالجة معوقات إدارة القطاع العام الحالية باعتماد النهج التالي المدار والمتسق مركزياً بقيادة الحكومية الاتحادية:

- تبرير الهيكل وآلية الحكومة.
- تحسين ثقافة وإدارة الموارد البشرية.
- تعزيز الوظائف الإدارية وأجهزة الإدارة.
- تطوير نماذج تقديم خدمات محددة بشكل واضح ومُقدَّرة من حيث التكلفة في القطاعات المستهدفة.
- الاقتراب من اللامركزية من خلال تركيز تقديم الخدمات على أساس قطاع تلو القطاع.
- زيادة لامركزية تقديم الخدمات إلى الحكومات المحلية لضمان الفعالية والكفاءة والشفافية والاستدامة.

• تحسين قدرة المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات اللامركزية. وسوف يقوم هذا البرنامج بإنشاء أوجه الدعم مع برامج الأمم المتحدة الحالية التي ترمي إلى معالجة الفساد، وتعزيز المشاركة الفعالة للمجتمع المدني، ودمج القضايا الشاملة لعدة قطاعات بشكل كامل فيما يتعلق بالفقر والنوع الاجتماعي والتمهيش الاجتماعي والبيئة.

سوف تقوم الأمم المتحدة بتسخير القدرات التقنية من أجل ضمان حداثة وملاءمة المنهجيات والتقنيات المقدمة في الإصلاح والتحديث. ويتشكل البرنامج من خلال العمل التحليلي والتشخيصي إلى جانب ورش العمل التشاركية واجتماعات أصحاب المصلحة ومناقشات مجموعة الجهات المانحة. سوف يتم تنفيذ البرنامج في البداية في ضمن القطاعات الرئيسية الثلاثة للخدمة الاجتماعية لضمان المواءمة بشكل كبير مع تحقيق الأهداف الإنمائية الألفية (MDG): الصحة والتعليم وإمدادات المياه والصرف الصحي. وبالتركيز على تقديم الخدمات الاجتماعية، فإنه يمكن للحكومة أن تُظهر للجُمهور أن إصلاح القطاع العام له فوائد محددة وملموسة بالنسبة للسكان ككل.

ويقوم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بإدارة القطاع الإحصائي في هذا البرنامج. إن مخرجات هذا العنصر هو أن الحكومة العراقية تملك الطاقات اللازمة من أجل تحسين أجهزة الإدارة العامة. ويتضمن هذا أن الحكومة العراقية تحقّق تعزيز القدرات من أجل مراجعة وتطوير أجهزة الإدارة العامة ويشمل ذلك وزارة التخطيط في مجال تعزيز القدرات من أجل التخطيط والرصد.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على إجراء مراجعة للنظام الإحصائي الوطني الخاص بالعراق وتقديم المساعدة الفنية لتحديث العملية الإحصائية وإظهارها القانوني. فهي تقوم بمحاولة تسخير الأنشطة الإحصائية لتعزيز استخدامها كأداة في المراقبة والتخطيط القائمين على الأدلة.

يقوم النظام الإحصائي الوطني (NSS) من الناحية النظرية على أساس الإطار القانوني الناظم للغحصاءات الرسمية بالاستناد إلى هيكل أساسي وترتيبات مؤسسية لجمع وإدارة ونشر واستخدام الإحصاءات الرسمية في الدولة. إن الإحصاءات ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتنمية المستدامة. وترتكز ثقة الجمهور في الإحصاءات الرسمية على الاستقلال المهني ونزاهة الإحصاء، واستخدامها لأساليب علمية وشفافة وتوفير فرص متساوية للجميع للوصول إلى المعلومات الإحصائية الرسمية. ويسعى الجهاز المركزي للإحصاء لتحديد مهام مركزية يختص بها على المستوى الاتحادي. ويلاحظ ان هناك نقص في التنسيق الذي يضعف قيام نظام احصاءات وطنية من أجل الرصد والتقييم. وبالإضافة إلى ذلك، فان السجل المدني غير مكتمل لدعم التقديرات السكانية.

3.1 المنهجية

المبادئ العامة

المراجعة لوظائف النظام هي شكل من أشكال التقييم المنتظم، الذي يُعتمد في كثير من الأحيان للمساعدة في تطوير الخدمات المقدمة من الإدارة العامة (المؤسسات الحكومية) في أي بلد من خلال تعزيز كفاءة وفعالية هذه المؤسسات لتقديم الخدمات التي تكون أكثر استجابة لاحتياجات الافراد والشركات. وتشمل العملية الأساسية في المراجعة على جمع معلومات عن:

1. المهام التي تقوم الحكومة بتنفيذها، من خلال مؤسساتها المختلفة (مثل الوزارات والدوائر والهيئات العامة وغيرها).

2. ما هي الاهداف من الوظائف المحددة لكل من هذه المؤسسات؟

3. ما هي الهياكل التنظيمية المستخدمة وأثر ذلك على التكاليف؟

وعند طرح هذه الاهداف يكون محور النقاش يتركز حول:

• هل يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بعمل "الأمر الصحيحة"؟

• هل يتم توفير الموظفين المناسبين للقيام بالمهام الموكلة الى هذه الاجهزة؟

• هل يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بتنفيذ المهام حسب الاصول وبما يتوافق مع الاحتياجات الوطنية والتوصيات الدولية؟

• هل تتوافق الاعمال التطويرية (الاولويات) مع الاحتياجات؟

• هل يتم عمل الأمور بطريقة فعّالة من حيث التكلفة؟

تشمل المراجعة لوظائف النظام ثلاثة أنواع من القضايا:

1. القضايا المؤسسية - الإطار التشريعي وغيره من القواعد والاتفاقيات الرسمية وغير الرسمية، التي تحدد مهام ومسؤوليات المؤسسات المختلفة ذات العلاقة بالنظام الإحصائي الوطني.
2. القضايا التنظيمية - الهيكل والأنظمة والعمليات الداخلية والموارد البشرية والمالية والمادية للمؤسسات المعنية، بما في ذلك الوسائل التي يتم من خلالها تحديد الأهداف والاستراتيجيات والموارد المخصصة، الموازنة بين أهداف هذه المؤسسات وأهداف التنمية المتبناة من قبل الحكومة، ومواءمة تنفيذ المهام مع تلك الأهداف بكفاءة وفعالية.
3. القضايا الفردية - مهارات وقدرات الموظفين لتنفيذ المهام المطلوبة منهم، وفهمهم لتلك الوظائف والأهداف منها.

نطاق المراجعة لوظائف النظام

يناقش التقرير الوظيفي الحالي نتائج البعثات الفنية بشأن النظام الإحصائي ونظم المعلومات والتصنيف والترميز والإطار القانوني والنشر ومدونة قواعد الممارسات والموارد البشرية والإنتاج الإحصائي/مجموعات العمل والنوع الاجتماعي. ان التركيز فني بشكل رئيسي. إن تضمين الأبعاد التالية في تقييم هذه المراجعة مبني على:

1. النظام الإحصائي والنظام المعلوماتي: تقييم النظام المعلوماتي (IS) العراقي والنظام الإحصائي (SS).
2. التصنيف والترميز: مراجعة وتقييم نظامي التصنيف والترميز المُطبَّقين في الوزارات في بغداد وأربيل.
3. مدونة قواعد الممارسات: تطوير وثيقة مدونة قواعد الممارسات (CoP) للنظام الإحصائي.
4. الموارد البشرية والإنتاج الإحصائي: تشكيل فريق فني أساسي (CTT) لتحديد الاستراتيجيات نحو إعادة هندسة وتطوير النظام الإحصائي.
5. الإطار القانوني: تقييم واقتراح خطوات التعديلات والتطوير المطلوبة في الإطار القانوني للنظام الإحصائي الحالي.
6. النشر: مراجعة وتقييم الممارسات الحالية لنشر البيانات، وصياغة سياسة/استراتيجية حماية ونشر البيانات.
7. إحصاءات النوع الاجتماعي: مراجعة وتقييم الممارسات الحالية مع مقترحات التطوير اللازمة.
8. التسجيل المدني: مراجعة وتقييم نظام التسجيل المدني.

عملية المراجعة لوظائف النظام

اتبعت عملية المراجعة لوظائف النظام نهجاً تشاركياً بإشراك خبراء وموظفين دوليين من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، ومثلين عن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRISO) فضلاً عن أعضاء من الوزارات التنفيذية المعنية. وشملت المراجعة دفعتين من البعثات مع 3 و 4 خبراء دوليين على التوالي متخصصين في الأبعاد الثمانية التي تم تقييمها.

قام موظفان من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بتنسيق بعثات المراجعة العامة التي كانت بمثابة مكاتب اتصال لتسهيل التواصل وتنظيم الاجتماعات المطلوبة. وعلاوة على ذلك، قاما بتنسيق العمل في مؤسسة الاستشارات الدولية التي قدمت المساعدة الفنية لبعثات التقييم فضلاً عن رئيس الفريق الدولي الذي كان مقره في مكتب صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في عمان. وحيث أنه يدعم التنسيق العام مع المؤسسة الاستشارية وفريق خبراء المراجعة وكذلك مع برنامج تحديث القطاع العام في العراق (PSM-I) عموماً عبر رئيس المستشارين الفنيين.

قبل تنفيذ المراجعة، تم تشكيل لجنة فنية من وزارة التخطيط بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). وقد ترأسها المنسقون العامون من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) والمنسقون الإقليميون من هيئة إحصاء إقليم كردستان (KRISO)، وتألقت من أعضاء من الوزارات التنفيذية المعنية (وزارة الداخلية ووزارة التخطيط ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلس العدل). وكانت المهمة الأساسية لهذه اللجنة وضع خطة المراجعة لوظائف النظام والمشاركة في بعثات ذات العلاقة (إن أمكن) والتحقق من صحة النتائج والاستنتاجات بالإضافة إلى تشكيل التدخلات اللازمة. وقد اجتمعت اللجنة أربع مرات خلال عملية المراجعة. ويتوقع انعقادها المرة الخامسة لعرض ومناقشة النتائج.

وعمل الخبراء الفنيون، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الفنية، وجرى جمع المعلومات من خلال سلسلة من الاجتماعات مع الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان وكذلك الوحدات المسؤولة عن الإحصاءات ضمن الوزارات التي يغطيها المشروع: الصحة، التعليم، التعليم العالي، العمل، الشؤون الاجتماعية، البلديات، التخطيط ومصادر المياه. وقد اجمال ما تم التوصل إليه من خلال المهام الاستشارية في ورشة عمل شارك بها اللجنة الفنية والخبراء الفنيين وممثل عن صندوق الأمم

المتحدة للسكان في اربيل. وُضع ثقل كبير على استخدام النقاش التفاعلي مع الجهاز المركزي للإحصاء/ هيئة احصاء اقليم كردستان والموظفين من الوزارات لاستكمال المعلومات المستقاة من الوثائق والمقابلات الفردية. وعلاوة على ذلك، تمت مشاركة نتائج المراجعة مع اللجنة الفنية بالإضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) لتسهيل التصميم التشاركي لخارطة طريق للأنشطة والتدخلات المطلوبة للعمل على الأولويات التي تم تحديدها.

تم القيام بمهمة التقييم الأولى التي تشمل تغطية الإطار القانوني والتصنيفات والترميز والنشر في الفترة من 17-29 تموز 2011. وتم القيام بالمهمة الثانية التي تغطي مدونة قواعد الممارسات والنظام الإحصائي / ونظم المعلومات والنوع الاجتماعي والموارد البشرية والإنتاج الإحصائي / مجموعات العمل في الفترة من 11-22 أيلول 2011.

ومن المهم أن تتم مناقشة النتائج في تقرير المراجعة لوظائف النظام من خلال ورشة عمل نهائية بواسطة اللجنة الفنية للتحقق من صحة النتائج.

يهدف هذا القسم إلى عرض النتائج التي توصلت إليها بعثات المراجعة لوظائف النظام، ورسم صورة أشمل للحالة التي وجدت في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO). ويتم تلخيص موجز للاستنتاجات التي يتم استقاؤها من هذه الأدلة في هذا التقرير ويستند على تقارير البعثة المفضلة كما هو مرفق في الملاحق. ولا يسعى هذا القسم إلى ربط نتائج معينة بالأبعاد السبعة الفردية التي تم استعراضها. والتي قد تكون زائدة عن الحاجة، بل يسعى إلى تقديم الملاحظات التي يعتقد فريق المراجعة أنها صحيحة بشكل عام.

1.2 الإنجازات الرئيسية حتى الآن

أهم الإنجازات التي تحققت حتى الآن هي تفصيل ملامح القوة والضعف في النظام الإحصائي الحالي. وبشكل عام، فهي تعالج قضايا ذات طابع تنظيمي وقضايا ذات طابع مؤسسي ووفقاً للحالة العراقية والظرف المحيطة بالنظام الإحصائي الوطني ومكوناته. وفيما يلي تفصيل لذلك:

على المستوى المؤسسي، تشير المراجعة الوظيفية إلى ضعف في الروابط بين مقدمي البيانات (سلسلة تدفق البيانات من المحافظات والوزارات) والسلطة المركزية للإحصاءات الرسمية (الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)). ومن الممكن أن يؤدي هذا الضعف إلى الإضرار بوجود إطار إحصائي رصين وإطار مهني ناظم للعمل الإحصائي.

على المستوى التنظيمي، فإن النتيجة الأهم هي عدم توظيف وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة بشكل كاف لتحسين التواصل وتبادل الخبرات وتراكمها لخدمة منتجي البيانات مما قد يعيق تحسين نوعية وكمية إنتاج الإحصاءات الرسمية على الصعيد المركزي والمحلي.

على المستوى الفردي، فإن النتيجة الأهم هي أنه على الرغم من أن العناصر البشرية متعلمة تعليماً جيداً ومتحمسة للعمل. إلا أنه يجب التنديد إلى أن هناك حاجة عامة لرفع مستوى المهارات الفنية بحيث تكون على قدم المساواة مع متطلبات يومنا هذا. وفي الوقت نفسه، من الواضح أنه يتم في كثير من الأحيان مضاعفة الجهود المبذولة في العمل بحيث تصبح الموارد فيها مرهقة دون داعٍ. ومع ذلك، فإن بناء القدرات والإصلاح الشامل للنظام الإحصائي يتطلب بيئة عمل أكثر عصرية.

2.2 المتطلبات الأساسية

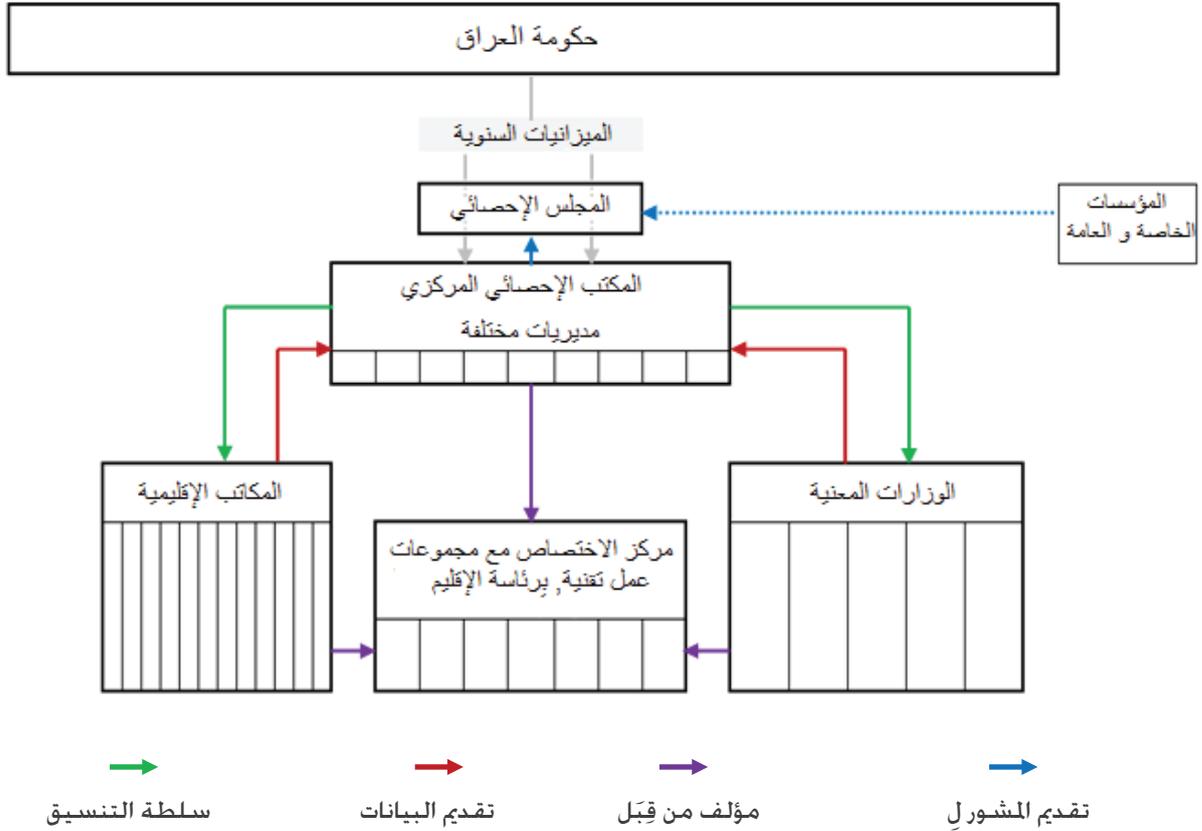
يشير الدستور إلى أن الإحصاء والتعداد السكاني هما من اختصاص الحكومة الاتحادية. وتحديد الجهاز المركزي للإحصاء. ولكن الوضع الراهن فيه غموض في المسؤوليات والصلاحيات بين الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان. فالجهاز يتبع لوزارة التخطيط الاتحادية وتتبع الهيئة لوزارة التخطيط في إقليم كردستان. ومن غير الواضح طبيعة العلاقة الإدارية والفنية بين الجهاز والهيئة. من الناحية العملية الأمور تسير بشكل جيد يقوم على التنسيق. ولكن هذا الوضع غير مأسس بصيغة معينة. ولاحظت المراجعة الوظيفية للنظام الإحصائي بأن هناك تباين في الرؤى. وعدم وضوح بشأن العلاقة المستقبلية بين مكونات النظام الإحصائي. خصوصاً في حالة تشكل أقاليم أخرى عدا عن إقليم كردستان. فالدستور العراقي ربما هياً للتحويل المطلوب في النظام الإحصائي من التنظيم المركزي إلى التنظيم الإقليمي. ولكن عملية التحول هذه لم تبدأ بعد كعملية محددة متفق عليها ومعلوم نهايتها وشكل العلاقة بين مكونات النظام المختلفة. إن نجاح عملية الانتقال من جهاز إحصائي منظم مركزياً نحو جهاز فدرالي مع توزيع محدد وبيوضوح للوظائف والمسؤوليات يتطلب المزيد من الخطوات التي يتعين اتخاذها. وفي البداية، فإنه يتطلب الدعم والتعاون السياسيين، ويجب أن تنعكس في الإطار القانوني بالإضافة إلى مدونة قواعد الممارسات. بالإضافة إلى آليات توفير الموازنات اللازمة لتطوير مكونات النظام الإحصائي بما فيها وحدات النظام في المركز والأقاليم والمحافظات.

هناك دور تنسيقي قوي للجهاز الإحصائي المركزي (CSO) مع المسؤوليات الاتحادية للمحافظات:

إن تقسيم العمل في إنتاج الإحصاءات يجب أن يكون المبدأ الرئيسي. عادة، يجب تنسيق عمل النظام الإحصائي من طرف واحد وهو الجهاز المركزي للإحصاء (CSO). وينبغي الاعتراف بهذا الوضع في القانون الجديد، كما يتعين عليه تمكين الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) تنسيق أعمال النظام بأكملها.

ويمكن تنظيم سلسلة تدفق البيانات للنظام الإحصائي الاتحادي اللامركزي على النحو التالي:

الشكل 1: سلسلة تدفق البيانات المحتملة



إعطاء الجهاز المركزي للإحصاء سلطة إصدار الخطوط الإرشادية المتعلقة بنشاطات التخطيط وتنسيق الأنشطة بالإضافة إلى الوصول مباشرة إلى المصادر الإدارية لأغراض إحصائية. ومن المهم استحداث مجموعات عمل، مؤلفة من ممثلين عن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) والمكاتب في المحافظات والوزارات المعنية فضلاً عن غيرها من المؤسسات ذات العلاقة لمتابعة الجوانب المنهجية المتعلقة بجمع البيانات.

إن جمع البيانات يتم تنسيقه من قبل الجهاز المركزي، إلا أن التنفيذ الفعلي للجمع يتم بواسطة المحافظات والأقاليم. ويجب أن يتم تنفيذ مراقبة تطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية عن كُتب (مثل التوقيت أو الدقة أو السرية) من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (CSO). ويقع تحليل ونشر النتائج تحت مسؤولية الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، ولكن يمكن أن يتم تفويضه إلى المكاتب الأخرى إذا لزم الأمر. ويمكن أن تكون الأدوات الإضافية للتنسيق القوي والفعال على النحو الآتي:

- تأسيس "مجلس وطني للإحصاء" في إطار تنظيم الجهاز المركزي للإحصاء. ومن المفضل أن يتم تمثيل المؤسسات العامة والخاصة في هذا المجلس.
- إعداد "برنامج إحصاءات" طويل الأجل - يمكن أن يقوم هذا البرنامج بتغطية فترة مدتها 3 سنوات، والذي يحدد من خلاله كافة الأنشطة الإحصائية في العراق بما في ذلك أنشطة المؤسسات العامة الأخرى غير الجهاز المركزي للإحصاء (CSO). وسوف يكون لدى المجلس الوطني للإحصاء دور في تحديد التوجهات العامة لهذا البرنامج.
- استحداث "مجلس مراقبة جودة البيانات" تحت إشراف الجهاز المركزي للإحصاء. وسوف يكون لهذا المجلس سلطة على كافة المؤسسات ويقوم بمراقبة جميع العمليات من منظور علمي.
- استحداث "لجنة نشر البيانات". تم تأسيس هذا المجلس ضمن تنظيم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بحيث يكون لديه الحق في تحديد كافة قواعد ومبادئ النشر في العراق وتطوير سياسة نشر البيانات.

التكامل بين مقدمي خدمات البيانات في مجمل عملية إصلاح النظام الإحصائي

لا يشمل تعزيز النظام الإحصائي المكاتب الإحصائية (المركزية والفرعية) فحسب، بل أيضاً غيرها من مقدمي البيانات وعلى رأسها الوزارات المعنية. وأولاً لا بد من التأكد من أنهم مشاركون فاعلون في عملية الإصلاح وهو ما يتطلب تفويضاً سياسياً واطار قانونياً. وثانياً سوف يكون الاعتبار القوي في نشاطات بناء القدرات والمشاركة في مجموعات العمل أمراً حاسماً بالنسبة لنوعية وتعاون مقدمي البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، إن مراقبة المنهجيات المطبقة وجودة البيانات يشكل جانباً هاماً ينبغي أن يأخذه الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بعين الاعتبار. يمكن أن تكون أدوات تحسين التعاون مع مقدمي البيانات على سبيل المثال :

- ضمان تمثيل قوي للوزارات المعنية في مجموعات العمل الفنية.
- مواءمة عمليات الإصلاح وتنسيق أنشطة بناء القدرات.
- تطوير جهاز مراقبة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) لتوحيد التعاريف والتصنيفات المُطبَّقة وكذلك جودة البيانات بشكل عام.

3.2 القضايا الرئيسية التي ينبغي معالجتها

تم فحص الوضع العام في العراق من هذا المنظور، وحددت المراجعة لوظائف النظام عدداً من مجالات الاهتمام التي يتوجب معالجتها إذا كانت هناك رغبة لاتمام عملية الإصلاح بنجاح. ويتطلب إتمام هذا الإصلاح جهازاً إحصائياً اتحادياً قوياً. بالإضافة إلى الخدمة العامة الحديثة والفعالة. لا شك أن النظام الإحصائي العراقي بحالة تطور مستمرة. وقد تم إنجاز بعض التحسينات مؤخراً. لكن لا زال هناك نقاط ضعف منهجية عديدة بحاجة إلى أن يتم تصحيحها الآن إذا كانت هناك رغبة في أن تؤتي الإصلاحات النتائج المرجوة منها. وعلى وجه الخصوص، فقد اقترحت المراجعة الوظيفية إصلاحات محددة في المجالات الآتية:

- 1 - الإطار القانوني ومجموعة العمل القانونية.
- 2 - مدونة قواعد الممارسات.
- 3 - عملية الإنتاج
- 4 - اجراءات العمل الادارية
- 5 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (شبكة الحاسوب وتكنولوجيا قواعد البيانات)
- 6 - الثقافة الإحصائية (بيئة العمل المناسبة لإنتاج احصاءات رسمية)
- 7 - مصادر البيانات (منتجي البيانات)

الإطار القانوني : يجمع عدد من التقييمات على الحاجة الملحة لتحديث قانون الإحصاء في العراق. إن الحاجة للقانون لا تنبع من أهمية الأرضية القانونية فقط. بل من الناحية العملية أيضاً. إذ أن القانون سيحدد العلاقة بين مكونات النظام الإحصائي في ضوء التحول الذي حصل على نظام الحكم في العراق بعد عام 2003. هناك دور تنسيقي اتحادي للجهاز المركزي للإحصاء إضافة لدوره في إدارة النظام الإحصائي بأكمله. كما يحتاج منتجو البيانات إلى هذا الأساس القانوني أيضاً. ومن الجدير بالذكر أنه يصعب بناء نظام احصائي فعال قادر على إنتاج احصاءات رسمية. بدون إطار قانوني رصين وحديث ويحدد العلاقة القانونية والإدارية والمهنية بين مكونات ووحدات إنتاج الإحصاءات الرسمية.

مجموعة العمل القانونية: يوصى بأن يتم تشكيل مجموعة عمل تتكون من ممثل عن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) والهيئات الحكومية الإضافية وتلحق بها الخبرة القانونية الدولية في أقرب وقت ممكن وتكون مهمتها صياغة قانون احصاءات عصري للعراق. ويمكن أن تقوم مجموعة العمل هذه أيضاً بصياغة مدونة قواعد الممارسات للإحصاءات الرسمية.

مدونة قواعد الممارسات: في حين أن الإطار القانوني هو النسق الذي يحتل مركز الصدارة لإنتاج الإحصاءات الرسمية، إلا أن لدى مدونة قواعد الممارسات للإحصاءات لها نفس القدر من الأهمية. إن مفهوم مدونة قواعد الممارسات جديد في العراق ويتطلب، لكي يتم تطبيقه وتنفيذه بشكل سليم، إلى الاستقرار فيما بين كافة الموظفين العاملين بإصلاح النظام الإحصائي كما يمكن صياغة مدونة قواعد ممارسات من قبل مجموعة العمل القانونية.

الإنتاج المتفاوت: لا تقوم المديرية في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بالتواصل مع بعضها البعض بشكل فعال. وبدلاً من ذلك، تكون كل مديرية أكثر أو أقل اكتفاءً ذاتياً من الناحية الفنية. ونتيجة لذلك، تكون هناك ازدواجية كبيرة في الجهود.

ففي المقام الأول، يكون هذا بمثابة إشراف في الموارد، وثانياً، يمكن أن تضعف تبادل الخبرات الهامة. وغالباً ما يوصف هذا الأخير بأنابيب الموقد (stove piping)، وهي آلية تمنع المشاركة الفعالة للخبرات المهنية من ناحية تدفق المعلومات والتنسيق الداخلي. وهناك بالتالي حاجة إلى إعادة تنظيم وظائف العديد من مديريات الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) والعمل على تقريبها من بعضها البعض. ويعتقد ان هناك العديد من المديريات ذات الجهود الازدواجية. وهذه هي المهمة الإدارية التي يجب القيام بها من أجل تمهيد الطريق للنظام الإحصائي الحديث. ويُقترح أن يتم إنشاء لجنة إدارية مهمتها مراجعة عدد المديريات وتحقيق المعايير المؤسسية الجديدة.

الاجراءات الإدارية: يجب أن تكون هناك علاقة أوثق في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) تحديداً بين إدارة المستوى العلوي وطاقم الموظفين، الفني والإداري على حد سواء. ومن بين أمور أخرى يجب تطوير شبكة الكترونية داخلية (انترانت) لغاية تعزيز تدفق المعلومات بين المستويات الادارية والفنية المختلفة. وينبغي أن تأتي المعلومات الواردة من الإدارة العليا إلى وحدات الإنتاج عبر شبكة الإنترنت، التي تتيح في نفس الوقت للموظفين الحصول على التوضيحات والمعلومات الفنية والادارية... إلخ) ويوصى أيضاً أن تعميم حزمة الإصلاح الإحصائية إلى جميع الموظفين من خلال نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن من خلال ورش عمل مخصصة لمجمل عملية الإصلاح الإحصائية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (شبكات الحاسوب): يتطلب النظام الإحصائي الحديث تعزيز استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخاصة شبكات الحاسوب بما في ذلك شبكات حاسوب عصرية بحيث يمكن استخدامها من قبل جميع الموظفين. وفي غياب هذه الأداة، فإنه يمكن ألا يكون هناك نظام إحصائي حديث. إنه أمر أساسي أن يتم استخدام التكنولوجيا وإنشاء مثل هذه الشبكات في أقرب وقت ممكن. وهناك، فوق كل شيء، مطلب كبير لتعزيز ثقافة الحاسوب في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO).

الثقافة الإحصائية: لدى كل جهاز من الاجهزة الإحصائية تراثه الخاص به وقد تواجدت العديد من المكاتب لاكثر من مائة سنة. وتعتبر حالة العراق حالة باعثة على الفخر. والتكنولوجيا عبارة عن قوة تقود التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. من الضروري تغيير الثقافة الإحصائية الحالية. وهناك الآن دعوة للشفافية والموثوقية وملاءمة الاحصاءات لاحتياجات المستخدمين والتركيز على التوقيت المناسب وهذا يتطلب تفويض المسؤوليات بطريقة اكثر فعالية.

مصادر البيانات (سلسلة تدفق البيانات): يجب على جميع أعضاء النظام الإحصائي الذين يقومون بتزويد الجهاز بالبيانات المشاركة في عملية مفتوحة بتوجيه النشاط الإحصائي ومدونة قواعد الممارسات الخاصة به. ويجب الاقرار بأن هناك جهازا مركزيا، هو الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، الذي يقوم بتنسيق العملية برمتها. ولا يكفي أن يتم اعتماد القانون الإحصائي من قبل البرلمان. لغايات تنفيذه بشكل سليم، فإنه يجب أن يتم الاعتراف به فعلياً من قبل جميع الجهات ذات العلاقة خاصة مصادر البيانات. وينبغي أن يُنظر إلى سلسلة تدفق البيانات باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا النظام.

تم التركيز على بعض المؤسسات والمجالات الإحصائية الرئيسية لأنها تغطي جوانب مهمة في النظام الإحصائي. وبالتالي، تم التركيز على الإطار القانوني ومدونة قواعد الممارسات والنظام الإحصائي الوطني / نظام المعلومات وممارسات نشر البيانات والترميز والتصنيفات وإحصاءات النوع الاجتماعي. ويركز البعد السابع على الآليات التنفيذية لعملية الإصلاح.

1.3 الإطار القانوني

الأساس القانوني الحالي لجمع الإحصاءات الرسمية في العراق هو قانون الإحصاءات لعام 1972. ولا يزال القانون الجديد في مرحلة الصياغة و يتم دراسته حالياً على المستويات الوزارية. يوجد مشروع منفصل لإقليم كردستان أيضاً قيد الدراسة.

النتائج الرئيسية

إن مسودة الأطر القانونية للإحصاءات الرسمية في العراق غير متوائمة تماماً مع مبادئ القوانين الإحصائية في المؤسسات الإحصائية الحديثة. وعلى الرغم من أن المسودات الحالية شاملة لعدد من الاتجاهات، إلا أنها لا تعكس احتياجات المستخدم المعاصر. ومن الضروري الخوض في مرحلة إعادة الصياغة حيث يتم اعتماد وتبني مبادئ قانونية جديدة. وبالإضافة إلى ذلك، تبين أن هناك حاجة إلى وثيقة قواعد الممارسات. ونشأت هذه الحاجة لأن مظاهر الإطار القانوني تتمحور حول كيفية جمع ومعالجة وتحليل ونشر وأرشفة وعرض الإحصاءات الرسمية. وبسبب حاجة النظام الإحصائي إلى مركز جاذبية، فإن من المهم أن يتم تحديد الدور التنسيقي للجهاز المركزي للإحصاء في التفاصيل التنفيذية. ولم يتم التعامل مع السرية وحماية البيانات بشكل مناسب في المسودات المقترحة للقانون. وتوحي مسودة القانون أن إنتاج الإحصاءات الرسمية ليس بالضرورة مسؤولية اتحادية. ومن الممكن تفسير النص إلى درجة أن التعداد العام للسكان فقط هو مسؤولية إحصائية اتحادية. ويوجد شأن إضافي وهو أن المسودة تقترح أن يشمل النظام الإحصائي كل من الإحصاءات المحلية والإقليمية، بدون تنظيم مُنسَّق مركزيًا. ومن شأن ذلك أن يقف في طريق تسهيل إنشاء نظام إحصائي وطني حديث.

مسودة الإطار القانوني لإقليم كردستان

كما تمت الإشارة سابقاً، فإن مسودة القانون لإقليم كردستان قيد المناقشة حالياً. ويستند هذا القانون على مقترح قانون الإحصاء. ويبدو واضحاً لدى التمعن في مسودة التشريع الإحصائي أنه يتوافق بشكل وثيق مع القانون الأصلي لعام 1972. ونتيجة لذلك، فإنه لا يلبي طلب التحديث للإحصاءات الرسمية المطلوبة الآن. وعلاوة على ذلك، فقد تم حذف القسم من القانون الأصلي الذي يشير إلى التعداد السكاني الوطني.

وعلى الرغم من وجود عدد من التحسينات، فإن هناك عدداً من أوجه القصور، ربما يكون معظمها غير مقصود. على سبيل المثال، من المهم ذكر أنه ينبغي تفويض المسؤولية الشاملة للإحصاءات الرسمية إلى جهاز مركزي للإحصاء. ومن الضروري تعريف مجموعة أساسية من الإحصاءات الرسمية. فالشكل (1) يوضح المجالات الرئيسية في النظام الإحصائي (انظر إلى الملحق من أجل المضمون المشروح). ولن تشكل جميع المجالات الأساس. ولكن فقط تلك التي تهتم حكومة العراق. وينبغي أن تكون هناك فقرة في القانون تدعو إلى ضمان الجودة (مدونة قواعد الممارسات) بحيث تكون البيانات ذات صلة وموثوقة وتُنشر في الوقت المناسب.

الرقم	المجال الرئيسي	الرقم	المجال الرئيسي
1	الخدمات	16	الدخل والنفقات و الفقر والثروة
2	الزراعة	17	المعلومات و الاتصالات
3	الفنون و الترفيه و النقل	18	الإحصاءات الدولية
4	الخدمات المصرفية و التمويل و التأمين	19	القوى العاملة و التوظيف و الأيرادات
5	الولادات و الوفيات و حالات الزواج و الطلاق	20	انفاذ القانون و المحاكم و السجون
6	المؤسسات التجارية	21	الصناعة
7	البناء و التشييد	22	الأمن القومي و شؤون الحاربين القدامى
8	التعليم	23	السكان
9	الانتخابات	24	الأسعار
10	الطاقة و المرافق العامة	25	العلوم و التكنولوجيا
11	التمويلات و التوظيف في الحكومة الاتحادية	26	الضمان الاجتماعي و الشؤون الإنسانية
12	التجارة الخارجية و المعونات	27	التمويلات و التوظيف في الدولة و المحافظة
13	الغابات و صيد السمك و التعدين	28	النقل
14	الجغرافيا و البيئة	29	تجارة الجملة و التجزئة
15	الصحة و التغذية		

التوصيات

تعزيزاً للتشريع الإحصائي الجديد للعراق، فإنه يوصى بأن تكون المبادئ الأساسية للأمم المتحدة متكاملة تماماً. وينبغي إيلاء الاهتمام لتحديد جهة مسؤولة عن الإحصاءات الرسمية وحماية البيانات وأرشفة الإحصاءات الرسمية ونشرها وتعريف الإحصاءات الرسمية والعلاقة القانونية مع هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). وينبغي أيضاً تضمين دور التعداد السكاني الوطني في مسودة التشريع الإحصائي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي معرفة الوزارة التي يجد الجهاز المركزي للإحصاء نفسه فيها (التبعية الادارية لجهاز الاحصاء). وينبغي معرفة من هم المسؤولون في المؤسسة الإحصائية المعينين من قِبَل الحكومة (عادة ما يكون المدير العام ونائبه/نائبها) ، ومن يتم تعيينهم مباشرة من قِبَل الجهاز. وينبغي أن يقوم المدراء العامون في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بقيادة عملية الإصلاح وتعميمها إلى موظفيهم المعينين. ان الإصلاح عملية تهم جميع الموظفين، وليس مجرد الموظفين الفنيين. وينبغي ان يصل الإصلاح إلى جميع مستويات وفروع النظام. وينبغي اتاحة تقرير المراجعة لوظائف النظام الاحصائي لجميع الموظفين وتخصيص وقت كافي لمناقشة مضمون التقرير والاستنتاجات والتوصيات ذات العلاقة. ويتعين تنفيذ ورشة عمل لتسهيل النقاش حول مخرجات هذا التقرير. يوصى قبل أن يتم تمرير المسودة الجديدة للإطار التشريعي لإغايات الموافقة العامة الوزارية والبرلمانية. وبأن يتم دراستها من قِبَل مستشار أو عدة مستشارين دوليين متمرسين مع المعايير الحديثة المنطبقة على التشريعات الإحصائية. وفي نهاية المطاف، بعد اصدار تشريع الإحصاء الجديد، ينبغي أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بالإعلان على موقعه الإلكتروني أنه مُخَوَّل بموجب تشريع الإحصاءات لجمع وتصنيف وتحليل وتلخيص ونشر المعلومات الإحصائية المتعلقة بالأنشطة التجارية والصناعية والمالية والاجتماعية والاقتصادية والعامة وأوضاع الشعب في العراق.

2.3 مدونة قواعد الممارسات

تعتبر المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية أسلوباً معترفاً به كأفضل ممارسة لتطوير القوانين الإحصائية ومدونة قواعد الممارسات. وأكدت البعثة الأخيرة إلى العراق بموجب برنامج تحديث الاحصاءات في العراق I-PSM على الحاجة إلى التقييد بهذه المبادئ في مشروع التشريع الجديد.

الشكل 3: التفاعل بين العمل الإحصائي و مدونة قواعد الممارسة و الجهاز الإحصائي وأنشطته

الإطار القانوني

التشريع الإحصائي



مدونة قواعد الممارسة



يتكون الجهاز الإحصائي من:

الجهاز المركزي للإحصاء: جمع البيانات ومعالجتها و تحليلها وتشكيل قواعد بيانات و نشرها و أرشفتها, إلخ

أصحاب المصلحة: سلسلة تقديم البيانات

مدونة قواعد الممارسات البريطانية

قبل مناقشة نتائج وتوصيات البعثة, من الضروري توضيح المبادئ الحديثة لمدونة قواعد الممارسات. ولهذه الغاية, تمت مناقشة مدونة قواعد الممارسات البريطانية على سبيل المثال. ويمكن الملاحظة ان هذه المدونة هي الأساس لمدونة قواعد الممارسات في جهاز الإحصاء الموجود في السلطة الفلسطينية. ولديها ثمانية مبادئ أساسية وبروتوكولين مرتبطين بها. وقد نوقشت هذه المبادئ في ورشة عمل يوم 20 أيلول 2011, وحصلت على موافقة المشاركين. ولسهولة التوضيح , اوردت هذه المبادئ والبروتوكولات أدناه.

الشكل 4: المبادئ الأساسية الثمانية و البروتوكولات

المبدأ	المجال الرئيسي
1	تلبية احتياجات المستخدمين
2	الحيادية و الموضوعية
3	النزاهة
4	الأساليب السليمة و الجودة المضمونة
5	السرية
6	العبء على المستجوبين
7	الموارد
8	الشفافية وإمكانية الوصول للبيانات

البروتوكول

1	إشراك المستخدمين
2	الإعلان عن الإحصاءات الرسمية

ويلاحظ أن مدونة الممارسات للإحصاءات الرسمية في الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال أكثر تفصيلاً والسبب في ذلك هو أنه قد تم تكييفها لتلبية المتطلبات الإحصائية في الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 بلداً، وبالتالي، يجب استيعاب التعاون والتنسيق بين المؤسسات الإحصائية الوطنية.

الدور الرئيسي لمدونة قواعد الممارسات هو ضمان التعاون الفعّال بين سلسلة تدفق البيانات (مصادر البيانات) والسلطة المركزية لإنتاج الإحصاءات الرسمية. وهذه خطوة أساسية نحو ضمان تزويد الحكومة والبرلمان ووسائل الإعلام وعامة الناس بإحصاءات رسمية ذات صلة وموثوق بها وفي الوقت المناسب. إن مدونة قواعد الممارسات هي عنصر لا غنى عنه في أي جهاز إحصائي حديث. ولأن مدونة قواعد الممارسات هي القاسم المشترك في النظام الإحصائي، فإنه يتوجب تبني هذه المدونة من قِبَل جميع الوحدات التي تشارك في هذا النظام. ومن المهم أن يتم إبراز هذا الدور في ورشة عمل ينظمها الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) / وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) وبمشاركة العديد من ذوي العلاقة.

المبادئ الأخلاقية

على الرغم من أنه ليس من الضروري تطابق مبادئ مدونة قواعد الممارسات مع المبادئ الأخلاقية، إلا أنها تشترك معها بكثير من الجوانب. يجب أن يتم دعم المبادئ الأخلاقية في أي فرع من فروع النشاط الإنساني عن طريق التشريع. وينطبق ذلك على سبيل المثال في الطب والقانون، واللذان قد يكون لديهما مدونة قواعد الممارسات الأقدم.

التوثيق

يجب تفسير وشرح البيانات المُخزّنة في قواعد البيانات (بما في ذلك السجلات) من خلال البيانات الوصفية. وتتطلب نتائج المسح والتعداد، أيضاً، التوثيق الفني لكي يتم استخدامها على نحو سليم. هذا هو الحال بصفة خاصة عندما يتم أرشفة البيانات لاستخدامها في المستقبل. ويعتبر التوثيق وظيفة هامة لمدونة قواعد الممارسات. وهناك تقليد محدود فقط في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) لإنتاج مثل هذه الوثائق الفنية.

النتائج الرئيسية

إعادة الصياغة الحالية للقانون الإحصائي

أثناء المناقشات، عادة ما يُذكر أنه كل من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) في بغداد وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) يعملان وفق إطار قانوني. مع الإشارة إلى الحاجة لتحديث هذا الإطار. بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن مدونة قواعد الممارسات موجودة منذ تبني القانون عام 1972. غير أن مدونة قواعد الممارسات غير مُوثّقة.

وهناك انطباق مشترك بالحاجة إلى إعادة صياغة الإطار التشريعي. وهناك جهود كبيرة بذلت في هذا الاتجاه بالفعل تحت رعاية الجهاز المركزي للإحصاء (CSO). ومع ذلك، اكدت بعثة برنامج تحديث القطاع العام في العراق I-PSM مؤخرًا بخصوص الإطار القانوني (الفصل 5) على الحاجة إلى إجراء تعديلات على مشروع القانون الجديد. ومن المهم أن نلاحظ أنه في غياب التشريع الإحصائي الحديث، فإنه يكون من الصعب تنفيذ مدونة قواعد الممارسات للإحصاءات الرسمية. والسبب في ذلك أن الأساس القانوني لمدونة قواعد الممارسات هو قانون الإحصاءات العامة الذي يُشرِّح محتوى وأهداف مدونة الممارسات. وحيث أن مدونة قواعد الممارسات تغطي جميع مجالات الإحصاءات الرسمية، يتوجب المشاركة في إعداد هذه المدونة من قبل جميع الجهات ذات العلاقة بتدفق البيانات الإحصائية.

وفي حين أن بعض المكاتب قد تقدم بيانات لمجموعة أصغر من الأنشطة، فإن مكاتب أخرى قد تقوم بتقديم أكثر من ذلك. إجمالاً، إن المجالات المبينة في الشكل 1 هي الأكثر شيوعاً في مجال الإحصاءات الرسمية. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بتقديم حجم صغير نسبياً فقط من الإحصاءات الرسمية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الإحصاءات التي تم نشرها. وعلى وجه الخصوص، إنها ليست متناسقة مع البروتوكول الثاني (الشكل 3) الذي ينص على أنه: "ينبغي نشر التقارير الإحصائية إلى العامة بشكل مُنظَّم ويعزز ثقة الجمهور ويعطي فرص وصول متساوية للجميع، وتخضع للتشريعات ذات الصلة". وفي الواقع، لا يوجد نظام نشر يأخذ بعين الاعتبار معايير الوقتية في نشر الإحصاءات الرسمية.

شبكات الحاسوب والسجلات

يعتبر عدم وجود شبكة حاسوب في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) وسلسلة مصادر البيانات بأسرها، وجه قصور هام يستحق قدرًا كبيراً من الاهتمام والانتباه. وتكشف المناقشات والملاحظات أن هذا المجال يستحق قدرًا كبيراً من الاهتمام والانتباه. فعلياً، مبالغة قليلة فقط، إنه يُشكَّل فجوة من جهة، بين الشباب المتعلمين على الحاسوب والهواتف الذكية، ومن ناحية أخرى. أعضاء الموظفين الأكبر سناً العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وخصوصاً هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). إنها ليست مشكلة معينة في العراق، بل هي ظاهرة عالمية. إن الافتقار لوجود شبكة حاسوب، ونقص الخبرة في الاستفادة من مزايا هذه الشبكة هو مسألة تستحق الاهتمام والانتباه ببساطة لأن هذا القصور يقف في طريق خلق نظام إحصائي عصري. ويجب، بالضرورة، أن يتم دعم الاستخدام المستقبلي للسجلات الإدارية في العراق لأغراض إحصائية بتحسين الخبرة والالمام في استخدام شبكات الحاسوب. ويتطلب تنفيذ مدونة قواعد الممارسات بشكل سليم، تحسين الإلمام والخبرة في استخدام قواعد بيانات والاتصال بشبكات الحاسوب.

ينبغي أن يكون الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء غنية بالمعلومات. إنها الصفحة الرئيسية التي هي هدف البحث عن المعلومات، ولهذا السبب يجب أن تمهد (الصفحة الإلكترونية) الطريق للوصول لمجموعة من الإحصاءات الرسمية. وينبغي أيضاً أن توفر رابطاً للإطار الإحصائي بما في ذلك المبادئ الأخلاقية ومدونة قواعد الممارسات. كما ينبغي أن تقوم الصفحة الرئيسية بتوفير مقتطفات أخبار RSS (التحديث المستمر لرسائل الإحصائية إلى المستخدمين).

التوصيات

لمعالجة الافتقار إلى مدونة قواعد ممارسات عصرية للإحصاءات الرسمية. فإن العديد من التوصيات تقوم بتقديم نفسها. ويقترح عرض هذه التوصيات على من يلزم وله علاقة من خلال عدد من ورش العمل. ويوصى بأن يقوم الموظفون القياديون في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بالمشاركة في مؤتمرات معهد الإحصاء الدولي (ISI)، لا سيما تلك المعنية بالإحصاءات الرسمية. واوردت ورش العمل الموصى بها أدناه. يوصى بعقد ورشة عمل تشمل:

1. دراسة الأطر الإحصائية للمكاتب الإحصائية الحديثة.
 2. دراسة توجيهية في مجال مدونات قواعد الممارسات للإحصاءات الرسمية المتوائمة بشكل وثيق مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية.
- ويستحسن القيام بجولة دراسية إلى مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي لمناقشة مدونة قواعد الممارسات وتنفيذها. وينبغي لهذه الزيارة الدراسية أن تكون متوائمة منطقياً مع تلك الزيارة المتعلقة بالإطار القانوني.

3.3 نظام الإحصاء الوطني / نظم المعلومات

يشكل النظام الإحصائي الوطني ترتيب معقد لاجراءات العمل تحت رعاية التشريع الإحصائي، ويتم تنسيق وظائفه من قِبَل الجهاز المركزي للإحصاء. ومن الناحية النظرية، يُصنّف النظام بأن مكوناته الداخلية مترابطة. ويجب على جميع المكونات التواصل والتعاون مع بعضها البعض تحت توجيه التشريع الإحصائي ومدونة قواعد الممارسات المرتبطة به. ويقوم الجهاز المركزي للإحصاء، من جهة، بتجسيد جمع البيانات، ومن جهة أخرى بالنشر والتحليل والأرشفة والتقييم. وقد اورد مثال على المجالات الإحصائية الرئيسية أدناه. (انظر الملحق للحصول على المجالات الإحصائية المشروحة).

الشكل 5: مثال على المضمون الأساسي للجهاز الإحصائي

الرقم	المجال الرئيسي	الرقم	المجال الرئيسي
1	الخدمات	16	الدخل والنفقات و الفقر والثروة
2	الزراعة	17	المعلومات والاتصالات
3	الفنون و الترفيه و النقل	18	الإحصاءات الدولية
4	الخدمات المصرفية و التمويل و التأمين	19	القوى العاملة و التوظيف و الأيرادات
5	الولادات و الوفيات و حالات الزواج و الطلاق	20	انفاذ القانون و المحاكم و السجون
6	المؤسسات التجارية	21	الصناعة
7	البناء و التشييد	22	الأمن القومي و شؤون المحاربين القدامى
8	التعليم	23	السكان
9	الانتخابات	24	الأسعار
10	الطاقة و المرافق العامة	25	العلوم و التكنولوجيا
11	التمويلات و التوظيف في الحكومة الاتحادية	26	الضمان الاجتماعي و الشؤون الإنسانية
12	التجارة الخارجية و المعونات	27	التمويلات و التوظيف في الدولة و المحافظة
13	الغابات وصيد السمك و التعدين	28	النقل
14	الجغرافيا و البيئة	29	جّارة الجملة و التجزئة
15	الصحة و التغذية		

خطة العمل العامة

إثر عدد من المبادرات من قِبَل الهيئات الدولية حول تعريف العملية الإحصائية، تم الاتفاق على معيار دولي في ندوات العمل المشتركة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية/الإحصاءات الأوروبية/يونسيف (UNECE)/Eurostat/(OECD بشأن البيانات الوصفية الإحصائية. وقد أصبحت تعرف بنموذج العمليات الإحصائية العامة (GSBPM). وتهدف خطة العمل العامة باعتبارها أداة مرنة إلى وصف وتحديد مجموعة عمليات (الفنية وادارية) لازمة لإنتاج احصاءات رسمية. ويمكن تصوّر استخدام هذا النموذج في سياقات أخرى أيضاً مثل مواعمة البنية التحتية للحوسبة في جهاز الاحصاء وتسهيل استخدام البرمجيات وتوفير إطار لتقييم جودة العمليات الاحصائية. وتتكون من اربعة مستويات رئيسية :

مستويات انتاج الاحصاءات: العمليات الاحصائية، المراحل التسع للعمليات الإحصائية، العمليات الفرعية ضمن كل طور، وصف العمليات الفرعية، واما المراحل التسع الرئيسية لخطة الإنتاج الحديثة فهي : تحديد حاجة المعلومات، التصميم، بناء العملية، جمع البيانات، المعالجة، التحليل، النشر، الأرشفة، التقييم، كما لوحظ، فإن كل مكوّن من هذه المكونات التسع تتضمن عمليات فرعية متتابعة (الشكل 8). وقد تم ايضاح العمليات الفرعية في الصفحة الأتية:

الشكل 6: العمليات الفرعية في نموذج العمل العام

العملية	الوصف
التصميم	وصف أنشطة التطوير والتصميم وأية أعمال بحوث عملية مرتبطة بها يحتاج إليها لتحديد المخرجات والمفاهيم والمنهجيات وأدوات الجمع والعمليات التشغيلية الإحصائية. وبالنسبة للمخرجات الإحصائية المنتجة بشكل منتظم، فإن هذا الطور يحدث عادةً للتكرار الأول، وكلما تم تحديد إجراءات التحسين في الطور 9 (تقييم) للتكرار السابق.
البناء	بناء واختبار أجهزة الإنتاج إلى النقطة التي تكون جاهزة للاستخدام في بيئة "العمل". وبالنسبة للمخرجات الإحصائية المنتجة بشكل منتظم، فإن هذه العملية تحدث عادةً في المرة الأولى من التنفيذ، وبعد استعراض أو تغيير في المنهجية، وليس لكل مرة.
الجمع	جمع كافة البيانات اللازمة، باستخدام وسائط الجمع المختلفة (بما في ذلك المستخرجة من قواعد البيانات والسجلات الإدارية والإحصائية)، وحميلها في بيئة بيانات ملائمة. وهي لا تتضمن أية تحويلات للبيانات التي يتم جمعها، كما يتم تنفيذها جميعها في الطور 5 (المعالجة).
المعالجة	وصف تنظيف سجلات البيانات وإعدادها للتحليل. وهي مكونة من عمليات فرعية تقوم بفحص وتنظيف وتخويل البيانات التي تم جمعها، ويمكن تكرارها عدة مرات.
التحليل	يتم إنتاج الإحصاءات، وفحصها بالتفصيل وتهيئتها للنشر. ويشمل هذا الطور العمليات الفرعية والأنشطة التي تمكن المحللين الإحصائيين من فهم الإحصاءات المنتجة. ويعتبر طور التحليل والعمليات الفرعية مرحلة عامة لجميع المخرجات الإحصائية، بغض النظر عن كيفية جلب البيانات.
النشر	إدارة إطلاق المنتجات الإحصائية إلى العملاء. وللمخرجات الإحصائية المنتجة بشكل منتظم، فإن هذا الطور يحدث لكل تكرار.
الأرشيف	إدارة الأرشيف للبيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. ونظراً لانخفاض تكاليف تخزين البيانات، فإن من الممكن ألا تحتوي استراتيجيات الأرشيف التي تبناها الجهاز الإحصائي على بند التخلص من الاستبيانات، وبالتالي فإن العملية الفرعية النهائية قد لا تكون ذات صلة بجميع عمليات الأعمال الإحصائية. وفي الحالات الأخرى، قد يقتصر التخلص على الملفات المتوسطة من تكرارات سابقة، وليس من البيانات المنشورة.
التقييم	إدارة تقييم حدث معين من عملية العمل الإحصائي. وتحدث منطقياً عند نهاية حدوث هذه العملية، لكنها تعتمد على المدخلات التي تم جمعها خلال المراحل المختلفة. وبالنسبة للمخرجات الإحصائية المنتجة بشكل منتظم، ينبغي إجراء التقييم، على الأقل من الناحية النظرية، لكل تكرار، مما يحدد إذا كان ينبغي أن تحدث تكرارات مستقبلية، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يحدد فيما إذا كان ينبغي تنفيذ أية تحسينات.

1 حدد الاحتياجات	2 التصميم	3 البناء
تحديد الحاجة إلى المعلومات. احتياجات الاستشارة والتأكيد. وضع أهداف المخرجات. تحديد المفاهيم. مراجعة توفر البيانات اعداد المشروع	تصميم المخرجات. تصميم أوصاف متباينة تصميم منهجية جمع البيانات. تصميم منهجية الإطار والعينة. تصميم منهجية المعالجة الإحصائية. تصميم أنظمة الإنتاج وسير العمل.	بناء أداة جمع البيانات. بناء مكونات تعزيز العملية تكوين سير العمل. اختبار نظام الإنتاج. اختيار عملية العمل الإحصائي. البت في نظام الإنتاج.
4 الجمع	5 المعالجة	6 التحليل
اختيار العينة. إعداد الجمع. إدارة الجمع. البت في الجمع.	إدماج البيانات. التصنيف و الترميز الاستعراض و التحقق من الصحة و التحرير. التنسب استخلاص تباينات جديدة ووحدات إحصائية. حساب الكمية. حساب المجاميع البت في ملفات البيانات.	إعداد مسودة المخرجات. التحقق من صحة المخرجات. التمحيص والإيضاح تطبيق مراقبة الإفصاح البت في المخرجات
7 النشر	8 الأرشفة	
تحديث أجهزة المخرجات إنتاج منتجات النشر إدارة إطلاق منتجات النشر الترويج لمنتجات النشر إدارة دعم المستخدم	تحديد قواعد الأرشفة. إدارة مستودع الأرشفة. الحفاظ على البيانات والبيانات الوصفية المرتبطة بها.	

تختلف خطط العمل عبر المؤسسات الإحصائية. ومع ذلك، فإن لديها مصفوفة مشتركة للعمليات التي تعمل ليس فقط باعتبارها مبادئ توجيهية للعمل، بل تكون منسجمة أيضاً مع أهداف مدونة قواعد الممارسات. ولا غنى عن خطة من هذا النوع في سبيل تحقيق الكفاءة وإبراز أساليب أفضل للممارسات كذلك. وسوف يكون من سوء الفهم افتراض أنه ينبغي تنفيذ خطة العمل العامة في التفاصيل الدقيقة. وليست هذه هي الفكرة وراء ذلك. الفكرة هي أن النموذج يعطي انطباعاً عاماً عن الكيفية التي ينبغي بها تنظيم العمل. فالأمر متروك لكل مؤسسة على حده لتنفيذ خطتها الخاصة بها. إن استخدام مثل هذا النموذج يمكن أن يقدم لجميع المؤسسات الإحصائية العراقية طريقة لوصف العمليات الإحصائية الحالية للجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بطريقة مترابطة، وتحديد نقاط القوة والضعف. لتصميم مستقبل العمليات الإحصائية، وتحديد المعايير التي سوف يتم استخدامها، وتوحيد المصطلحات، مقارنة العمليات ضمن وبين المؤسسات، وتحديد أوجه التجانس بين العمليات، ونشر وتعميم القرارات بشأن الهياكل التنظيمية والأجهزة. وقد يتم في الإصدار، التأكيد على أن خطة الإنتاج هذه تدعو أيضاً إلى التدريب التقني للموظفين. وبالتالي، فإن الأساليب الإحصائية والمجالات التقنية الأخرى بحاجة إلى المراقبة بحيث يكون دائماً لدى الموظفين إمكانية الحصول على وسائل أفضل للممارسات المعترف بها.

النتائج الرئيسية

التقينا خلال البعثة بالعديد من المدراء والفنيين من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) والوزارات وهم واسعوا الإطلاع ويمتلكون المهارات التي يمكن تطبيقها في استخدام شبكات الحاسوب الحديثة. ولم يكن المستغرب انه وجدنا العديد من الزملاء يعملون بتفان وحماس في ظل ظروف عمل شاقة. ولدى الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) هذه الصفة المهنية بالاشتراك مع العديد من المؤسسات الإحصائية الأخرى. ومع ذلك، لا يمتلك العراق في الوقت الحالي نظاماً إحصائياً وطنياً عاملاً يكامل طاقته. وفي المؤسسات الإحصائية العراقية، عادة ما ينظر لتجميع الإحصاءات في نطاق معين على أنه النشاط عالي التخصص يتطلب أنظمة تكنولوجيا وعمليات مخصصة. ويتم فصل المخرجات الإحصائية في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) حسب المجالات الإحصائية الرئيسية (stovepiped). وتم التشديد على ذلك من خلال المديرية الإحصائية العديدة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO). وهذا صحيح أيضاً للمسوح الموجودة في المجالات الإحصائية المختلفة. ويؤدي هذا الفصل إلى مضاعفة غير ضرورية ومكلفة للجهد. والأهم من ذلك، يقف مثل هذا النهج في طريق إقامة نظام بيانات وصفية مفيد يخدم كافة المنتجين للإحصاءات. إن الميزة والغرض الرئيسيان لنموذج خطة العمل العامة هو تجنب مثل هذه الحالة. وفي الواقع، فإن نموذج خطة العمل العامة هو النهج الحديث لتأسيس نظام إحصائي وطني متكامل.

التوصيات

المعايير والتصنيفات و البيانات الوصفية

من الخصائص الأساسية للنظام الإحصائي الوطني العامل بكامل قدراته أنه يدمج جميع المجالات الإحصائية الرئيسية ومن بينها تطبيق المعايير والتصنيفات الماثلة. وينبغي أن تعكس البيانات الوصفية نهجاً متكاملًا، بدلاً من نهج واحد متفاوت. وفي هذا الصدد، من المهم أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) بتبني صيغة خاصة بهما لخطة العمل العامة. ومن المهم أيضاً دمج مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويلاحظ بالرغم من ذلك أن هذه الجهود تبدو مفهومة جيداً في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO).

البرمجيات والتكنولوجيا

من الضروري أن يضع النظام الإحصائي الوطني العراقي القادم حدوداً لكيفية استخدام التقنيات المختلفة ضمن سياسة واضحة تنظم حزم البرمجيات المستخدمة. فقد تم تطوير ورعاية معايير تبادل البيانات الإحصائية من قبل البنك المركزي الأوروبي والإحصاءات الأوروبية (Eurostat) وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية (OECD) والأمم المتحدة والبنك الدولي. وهم يقومون بتحديد التوجيهات والمعايير الفنية والإحصائية المشتركة، جنباً إلى جنب مع بنية وأدوات تكنولوجيا المعلومات، ليتم استخدامها من أجل التبادل الفعال ومشاركة البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية. ومن المهم أن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) يتبعان ويهتمان بهذه المنهجيات نفسها.

يجب تسخير استخدام الشبكات الإلكترونية كما لوحظ مسبقاً في جميع عمليات المؤسسات. إن هذا الإجراء أمر حاسم لتحقيق أهداف تحديث المؤسسات الإحصائية العراقية. ويشتمل تقديم الشبكة على إجراءات مترابطة عديدة مثل:

1. تنصيب وتكوين شبكة تخدم جميع محطات العمل في المؤسسات الإحصائية العراقية. وينبغي أن تخدم الشبكة كل من المكاتب المركزية والمحلية.

2. تحديد وتعريف البروتوكولات وسير العمل التي تتيح وتلزم استخدام الشبكة من أجل تبادل البيانات داخل المؤسسات. وينبغي أن يكون استخدام الشبكة إلزامياً أيضاً للإجراءات الفنية والإدارية.
3. استخدام الشبكات من أجل تبادل الملفات بين الوحدات المختلفة داخل الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) اضافة الى تبادل وتدفق البيانات بينهما بشكل خاص.
4. استخدام أدوات الويب 2.0 (Web 2.0) من قبيل المدونات الإلكترونية (blogs) والمواقع التعاونية (wikis) والشبكات الاجتماعية. وينبغي أن تُستخدم هذه الأدوات داخلياً وكذلك بين الدوائر مما يتيح مناقشة القضايا التقنية المختلفة عبر الإنترنت.
5. تصميم موقع إلكتروني داخلي (إنترنت) لتخزين اجراءات العمل والادلة المعيارية الفنية والادارية. ودليلي الهاتف والبريد...إلخ.
6. إعداد خوادم مخصصة متصلة بالإنترنت التي تسمح للنقل الآمن للملفات بين الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) والوزارات والمكاتب المحلية باستخدام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية (SDMX) القياسية.
7. تطوير أول موقع إلكتروني عراقي "للبيانات المفتوحة"، الذي يُمكن من خلاله أن يقوم المستخدمون بتحميل قواعد البيانات التي تحتوي على البيانات الخام المطروحة بموجب ترخيص مفتوح.
8. التجارب لادخال البيانات من خلال الويب (Web Data Capturing)، بدءاً من المسوحات المتعلقة بالأعمال وباستخدام أدوات مفتوحة بسيطة مثل LimeSurvey.
9. تصميم مستودع البيانات ابتداء من البيانات التي تم جمعها في التعداد. حيث سيتم استخدام مستودع البيانات لكل من الاستخدام الداخلي في مرحلة "المعالجة" والاستخدام الخارجي في الموقع الإلكتروني الذي يستطيع المستخدمون من خلاله اختيار البيانات وتحميل/طباعة نتائجهم الخاصة. ويجب أن يقوم مستودع البيانات بتغطية وظائف الاستعلام وأدوات التقييم وأن تخدم النشر من خلال الويب وقواعد نشر البيانات الأخرى.
10. استخدام بعض الأدوات القادرة على تعزيز التعاون بين المبرمجين وموظفي تكنولوجيا المعلومات الآخرين بهدف الحفاظ على تواصل الفنيين في مجال IT الذين يعملون على نفس التطبيقات.
11. أهمية استخدام معايير تطوير البرمجيات باستخدام تكنولوجيا "بنية الويب" لتطوير جميع التطبيقات الجديدة لخدمة المستخدمين الداخليين والخارجيين.

نظام قواعد البيانات

هناك حاجة لتعزيز استخدام تطبيقات قواعد البيانات بشكل أكبر في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وفي هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). وإن تطبيق تكنولوجيا قواعد البيانات الحديثة عبارة عن عنصر لا غنى عنه في تطوير النظام الإحصائي الحديث للعراق.

وفي نهاية المطاف سوف تكون جميع الإحصاءات موجودة في نظام قواعد البيانات. وإن هذا المجال هو أحد المجالات التي تستحق اهتماماً كبيراً، وسوف تتطلب تدريباً مكثفاً للموظفين في العديد من اطراف النظام الإحصائي. وسوف يشمل التدريب الإلمام بقواعد البيانات. ان موضوعات المناقشة هي التصنيف والتصميم وإجراءات النشر بما في ذلك التحميلات من الويب والمعايير للتواصل مع المؤسسات ذات العلاقة والعديد من الوظائف الأخرى.

التدريب وورش العمل

على الرغم من أن التدريب في مجال استخدام برمجيات قواعد البيانات سوف يشمل بالضرورة الصفوف الدراسية التقليدية، إلا أنه سوف يتم حصد الإلمام والخبرة عند تنفيذ العمل الفعلي. وهذا يعني أن الخبرة المهنية المباشرة تأتي من مصدرين هما: ورش العمل والندوات، فضلاً عن الخبرة العملية. ويوصى باعطاء ورش العمل والندوات على شبكات الحاسوب. ويوصى بعقد ورش العمل والندوات التي تُسلط الضوء على وظائف أنظمة قواعد البيانات الحديثة.

4.3 نشر البيانات

يحتل نشر الإحصاءات الرسمية أولوية عالية في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وكذلك في هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). وتم عقد جزء من اجتماعات عدة في الجهاز المركزي (CSO) وجزء في هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). وقد شارك ممثلون من الوزارات الريادية ومن مديريات الإحصاء الإقليمية وتم إجراء تقييم عام لممارسات نشر البيانات الحالية، ونطاق تغطيتها ومزاياها. وتعطي الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء 2015-2011، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، تصوّراً عن الاحتياجات المتقبلية من المعلومات الإحصائية.

4.3 نشر البيانات

يحتل نشر الإحصاءات الرسمية أولوية عالية في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وكذلك في هيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO). وتم عقد جزء من اجتماعات عدة في الجهاز المركزي (CSO) وجزء في هيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO). وقد شارك ممثلون من الوزارات الريادية ومن مديريات الإحصاء الإقليمية وتم إجراء تقييم عام لممارسات نشر البيانات الحالية، ونطاق تغطيتها ومزاياها. وتعطي الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء 2011-2015، الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، تصوّراً عن الاحتياجات المستقبلية من المعلومات الإحصائية.

النتائج الرئيسية

تعدد ممارسات النشر في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)

قبل عام 2003، كان يتم نشر إحصاءات مختارة فقط. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن العديد من الإحصاءات المنتجة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) والمؤسسات الحكومية الأخرى متاحة للجمهور العام بل كانت متاحة فقط لكادر محدود من الأشخاص ذوي الامتياز. واستجابة لهذا الوضع، شرع الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) في الآونة الأخيرة بتطوير نظام حديث لممارسات نشر البيانات متوائماً مع مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية. ويشير هذا إلى تقليد راديكالي جديد في الإحصاءات الرسمية بالعراق. وجدر الإشارة إلى أن الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء (CSO) تدعو إلى وجود وحدة جديدة لنشر الإحصاءات الرسمية. وتتناول هذه الوحدة الجديدة، التي تُسمى بـ "مكتب النشر والعلاقات العامة"، معالجة القضايا والمهام ذات العلاقة.

القضايا والأهداف التي يتوجب على وحدة النشر و العلاقات العامة التصدي لها :

- بناء الثقة فيما يتعلق بسرية البيانات وموثوقيتها. التواصل مع وسائل الإعلام لتمكينها من أداء مهامها كمستخدمين ومروجين للنتائج الإحصائية الهامة.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لإنتاج المنشورات المطبوعة والإلكترونية (القرص المضغوط والإنترنت).
- إنجاز التوثيق والأرشيف لكافة المنشورات الإحصائية.
- تأسيس مكتبة مركزية للمستخدمين الداخليين والخارجيين.
- اتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر الإحصاءات وخدمة المستخدمين.
- تأسيس مكتب طباعة وجليد المنشورات والمواد الأخرى اللازمة للأغراض الإحصائية.
- اتخاذ الترتيبات لاستخدام مكتب ترجمة تكون مهمته الرئيسية ترجمة المنشورات الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء (CSO) من العربية إلى الإنجليزية.

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) في الآونة الأخيرة بزيادة إنتاجه. وفي عام 2010، قام بنشر 205 تقارير. إن القسم المسؤول عن المنشورات هو القسم الفرعي "إنتاج المنشورات المطبوعة والإلكترونية" الموجود في "وحدة النشر والعلاقات العامة". ويقوم هذا القسم الفرعي أيضاً بإصدار الكتاب الإحصائي السنوي، وبعض المنشورات الأفقية الأخرى مثل كتيب العراق في أرقام. ويتولى كذلك مسؤولية الإحصاءات المنشورة عبر الإنترنت أو بواسطة الوسائل الإعلامية الإلكترونية الأخرى (مثل القرص المضغوط).

يشير الشكل أدناه إلى إنتاج منشورات الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) خلال عام 2010:

الشكل 8: المنشورات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) في عام 2010

سنوياً	نصف سنوي	فصلياً	شهرياً	المجال الرئيسي الإحصائي
18				الإحصاءات الزراعية
6		3		الصناعة
4	6	8	24	البناء والإنشاء
4		3		التجارة
9				النقل والاتصالات
12				الاجتماعية و التعليمية
6		4		السكان و القوى البشرية
1				البيئة
12	1	1	2	الحسابات الوطنية
3				التنمية البشرية
5				الظروف المعيشية
11		16	42	الأرقام والمؤشرات الرئيسية
91	7	35	72	المجموع

الموقع الإلكتروني للجهاز الإحصائي المركزي (CSO)

يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بنشر المعلومات الإحصائية على موقعه الإلكتروني <http://cosit.gov.iq>. وهذه الاحصاءات يتم تحديثها من قِبَل قسم "إدارة قاعدة البيانات في مكتب تكنولوجيا المعلومات"، والذي يجري حالياً تحديثه. الهدف هو أنه سوف يكون لدى المستخدمين القدرة على الوصول إلى قاعدة البيانات مباشرة عبر محرك بحث فعال. وفي الوقت الراهن، يحتوي الموقع الإلكتروني الخاص بالجهاز الإحصائي المركزي (CSO) من ثلاثة مواضيع:

1. معلومات عامة تتعلق بالجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، والبيانات الصحفية الحديثة.

2. الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2009 باللغتين العربية والإنجليزية.

3. تحميل 233 منشوراً أو تقريراً كملفات ذات صيغة PDF باللغة العربية، وبعضها متاح أيضاً باللغة الإنجليزية.

يتم كتابة جميع التقارير تقريباً باللغة العربية. ومن المخطط أن يتم ترجمة جميع التقارير إلى اللغة الإنجليزية. ولهذا السبب، فإن "مكتب الترجمة" يتولى حالياً ترجمة الكتب الإحصائية السنوية للأعوام 2002-2009 وبعض المنشورات الأخرى، على سبيل المثال العراق في أرقام- (تشرين أول 2008). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكتب السنوية متوفرة أيضاً على اقراض مضغوطة.

طباعة التقارير الإحصائية

يتم طبع جميع المنشورات والتقارير الإحصائية في مكتب الطبع المجهز جيداً. ويقوم قسم آخر بإرسال المنشورات والتقارير إلى الوزارات ومؤسسات الدولة والوكالات والمنظمات العربية والدولية. وتتم خدمة هؤلاء المستخدمين على أساس مجاني. حيث يتم تقديم جميع المنشورات والتقارير بدون مقابل. وربما تتغير مجانية سياسة توفير المنشورات في المستقبل عندما يزداد الطلب حسب ما هو متوقع.

ويبدو ان التحسينات الفنية والموضوعية في نظام نشر البيانات تسير قدماً بشكل جيد. وتشير سرعة التحسين الحالية إلى أنه يمكن أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) في غضون سنوات قصيرة بتزويد المستخدمين بإحصاءات رسمية مُحسّنة تحسناً كبيراً. وأكثر من ذلك، سوف تكون البيانات متاحة كروابط للتحميل من الموقع الإلكتروني. ومن شأن ذلك ان يعزز قدرات التحليل إلى حد كبير. وسيؤدي هذا التحسين بمطالب مجموعة واسعة من المستخدمين.

مكتبة الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)

لم يتم استحداث المكتبة المركزية بعد، وهذا هو سبب عدم سهولة توفر وثائق المنشورات الإحصائية التي تم نشرها. ومن الأهمية القصوى أن يكون لدى الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) مكتبة لخدمة المستخدمين الداخليين والخارجيين، بحيث تحتوي على جميع المنشورات والتقارير التي تم إصدارها في السابق، مثل المنهجيات الإحصائية والتصنيفات الدولية والمفاهيم الإحصائية... إلخ. وينبغي فهرسة جميع الكتب والوثائق الفنية المرتبطة بها باستخدام جهاز مكتبي إلكتروني حديث من أجل وصول أسهل للمستخدمين.

وينبغي أن تحتوي هذه المكتبة على الأدلة والنشرات التي توضح آليات إنتاج الإحصاءات المختلفة مثل أخذ عينات المسح وتنفيذ التعدادات وغيرها من المجالات الإحصائية الرئيسية. وينبغي أن تدعم أيضاً جهود البحث العلمي والتطوير في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO). ويمكن لثقل هذه المكتبة أن تكون بمثابة مركز موارد لمساعدة المؤسسات المختلفة مثل مؤسسات البحوث والجامعات وغيرها في العراق بأكملها.

تدفق البيانات ومصادرها الرئيسية

يعتبر مستوى التعاون مع العديد من المؤسسات التي هي جزء من مصادر البيانات غير كافٍ للوفاء بأهداف النشر المعلنة. وعلى سبيل المثال، لا تغطي المنشورات الإحصائية الحالية المحافظات الكردية عادة. وينطبق الأمر نفسه على عدد من الوزارات. ويمكن أن يكون التفسير الفوري الأقرب من غيره هو أن: (i) ليس هناك سياسة نشر بيانات معلنة بوضوح و (ii) لا توجد مدونة قواعد ممارسات متعارف عليها (مُروَّج لها بواسطة تشريع احصائي عصري) يوضح ويحدد التوجهات العامة فيما يتعلق بنشر الإحصاءات الرسمية.

وفي عام 2008، أجرى الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) مسحاً للحصول على لمحة عامة عن الأنشطة الإحصائية في الوزارات والوكالات الحكومية والمكاتب التابعة لها. وقد طلب من ما مجموعه 31 مؤسسة تتولى مسؤولية إحصائية تعبئة استبيان. ونتيجة لذلك كان 65 بالمئة من المؤسسات لديها دائرة إحصائية مستقلة. وكانت نسبة الـ 35 بالمئة المتبقية من دون دائرة إحصائية. ومن الواضح أن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) قد يواجه مشاكل إذا لم يكن لدى المؤسسة دائرة أو كان لها عدة دوائر تقوم بإداء العمل الإحصائي. وازدهر المسح أيضاً أن 81 بالمئة من جميع المؤسسات لديها قواعد بيانات بما يوحى إلى أنه سوف يكون من السهل نسبياً في كثير من الحالات الحصول على البيانات المطلوبة. ويجب أن يضاف إلى هذا أن نحو 36 بالمئة من مزودي البيانات الإحصائية يديرون برامج إحصائية متقدمة وحسب المعايير الدولية.

ومع ذلك فإن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) يواجه، في مناسبات عديدة، مشاكل في الحصول على البيانات. ويحدث هذا بشكل ملحوظ عندما تعاني الوحدة المسؤولة من نقص في الموظفين أو تكون غير مجهزة بتكنولوجيا المعلومات. وتوجد مشكلة أخرى وهي عدم كفاية موثوقية البيانات المقدمة، والتي تزداد تفاقماً بسبب وجود موظفين غير مدربين أو لديهم تدريباً ضئيلاً على متطلبات أداء المهام.

شبكات الحاسوب

بينما تقوم جميع الوزارات الرائدة بإدارة قواعد البيانات لتزويد صانعي القرار بالمعلومات اللازمة، إلا أنه لا يوجد ربط إلكتروني بين المؤسسات ذات العلاقة. وهنا يجب التأكيد أن الافتقار لشبكة اتصالات إلكترونية بين المؤسسات ذات العلاقة يقف في طريق إنشاء نظام إحصائي وطني عصري.

النشرات باللغة الإنجليزية

بتصفح المنشورات المتاحة، كما تمت الإشارة بأن قليلاً منها متوفر باللغة الإنجليزية، فإنه يتضح أنها لا تتماشى مع المعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يلاحظ أن الترجمات لا تصل إلى مستوى التوقعات. كما أن المصطلحات المختارة ليست متسقة بصورة جيدة، جداً مع المصطلحات الدولية (وهي مشكلة موجودة في كثير من البلدان العربية). وقد يلاحظ أن دقة البيانات كثيراً ما يساء تفسيرها لأن الكسور العشرية الكثيرة جداً لا تحافظ على الدقة الفعلية. ومن المهم دائماً تقييم الدقة في الآليات المستخدمة لجمع البيانات.

وأما فيما يتعلق بالوزارات الرائدة - وزارة الصحة ووزارة التربية ووزارة التخطيط - فإن الافتقار إلى التواصل مع الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) يقف في طريق تقديم البيانات الصحيحة وفي الوقت المناسب. وبينما يلح الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) على استحداث مجلس أعلى للإحصاءات الوطنية، الذي من شأنه أن يُخفّف الوضع بلا شك، فإنه لا بد من الإشارة إلى أن مجال الإحصاءات الرسمية معقد جداً حتى بين الإحصائيين المهنيين.

نظام النشر في هيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO)

في هيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO)، هناك مطالب لتحسين (تحديث) إنتاج الإحصاءات الرسمية وكذلك آليات نشرها

في الوقت المناسب. ان نشر الإحصاءات الرسمية، بصفة عامة، متأثر خاصة بسبب الحجم المحدود نسبياً للبيانات التي يتم إنتاجها. وفي حين أن هناك حاجة لتدريب الموظفين ذوي الصلة في هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) فيما يتعلق بتقنيات النشر الحديثة والفعالة، إلا أن المشكلة الرئيسية تكمن في شح البيانات. إن تحسين قدرات الربط الشبكي بين الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) له أهمية خاصة. وهذا يؤكد الحاجة لتطوير شبكات الحاسوب الحديثة ضمن النظام الإحصائي الوطني المنتظر.

المستخدمون

في الأصل، كان مستخدمو الإحصاءات الرسمية مقتصرين بصورة أساسية على البرلمان والحكومة ووكالاتها والجامعات ومؤسسات البحوث وما شابه ذلك. وقد كان التكنولوجيا الحديثة أثير يتوسيع نطاق استخدام الإحصاءات الرسمية وإحداث تغييرات على أساليب جمع البيانات.

ومن الطبيعي التوقع أن عملية تطور الاتصالات سوف تزداد عبر الزمن. وهذا يعني أن نطاق وعدد مستخدمي المعلومات التي يتم اتاحتها من خلال شبكات الحاسوب سوف يزداد عبر الزمن. وللمكاتب الإحصائية المركزية، فإن هذا التطور يجعل من الهام بشكل متزايد ان يكون الاطار القانوني ومدونة قواعد الممارسات يضمنان الجودة والسرية ويتم. اضافة لذلك اتاحة الإحصاءات إلى المستخدمين بسرعة تفي بالتوقعات. ويجب إصدار الاحصاءات بشكل منتظم وأن تكون تواريخ نشر المخرجات الإحصائية معروفة من قبل المستخدمين. ونتيجة لذلك، من الضروري أن يقوم جهاز احصائي مركزي بالتواصل بشكل فعال مع الطيف المتوسع من المستخدمين. وهذا تطور ظهر في الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية و أجزاء من آسيا.

التوصيات

يوصى بأن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) بتدريب موظفي دائرة النشر بما في ذلك الموظفين ذوي الصلة الآخرين في ممارسات النشر الدولي الحديث. وتكافأ هذه التوصية مع الواقع من أن لدى الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) فهم مهني أساسي لمتطلبات نشر البيانات. ويمكن لموظفي هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) المشاركة بشكل جيد للغاية في أجزاء مختارة من هذا التدريب.

ومن المهم الإدراك أن التدريب العملي في كثير من الأحيان أكثر فعالية إلى حد كبير من ورش العمل. وينبغي التفكير ملياً بكيفية اتخاذ الترتيبات اللازمة لتقديم التدريب أثناء الخدمة الذي يتضمن مهارات ورش العمل المكتسبة. لكي يتم تحسين نشر البيانات، ينبغي أن يشمل التدريب اجزاء تتعلق بكيفية إنتاج النشرات الإحصائية المطابقة للمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، ينبغي القيام بجولة دراسية إلى الجهاز الإحصائي الموجود في الاتحاد الأوروبي من أجل اكتساب التوجيه في الممارسات الإحصائية الحديثة التي ينبغي إجراؤها.

5.3 الترميز والتصنيف

يخدم الترميز والتصنيف أغراض المقارنات الهامة. وبالتالي من المستحسن وجود نظام الترميز والتصنيف الذي يتم استخدامه دولياً. وكلما استمرت عملية العولة فإنه يصبح من الواضح الحاجة إلى هذا النظام على نحو متزايد. وتعمل مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية على توفير مبادئ توجيهية معترف بها دولياً للترميز والتصنيف. وعلى وجه التحديد، يتم استخدام الإحصاءات الرسمية في تحليل -على سبيل المثال- الهيكلين الاقتصادي والاجتماعي. ولا يقتصر الترميز والتصنيف على المؤسسات الإحصائية. فهي تلعب أدواراً مهمة في الإدارة الحكومية. يُقسم التصنيف بطبيعة الحال إلى مجالين مختلفين: الموضوعية والجغرافية. تشير التصنيفات الموضوعية إلى الموضوعات الإحصائية، وتشير التصنيفات الجغرافية إلى المكان الذي وقعت فيه الحادثة المسجلة. وبشكل عابر، من المهم إدراك أن الترميز الإحصائي للمناطق الجغرافية ليس متعارفاً بالضرورة مع المنازعات المتعلقة بالحدود الإقليمية. وعادة ما يتم إجراء الترميز باستخدام جهاز تحديد المواقع (GPS)، الذي لا يتأثر بالخلافات السياسية حيث أنه يحدد فقط، في إحداثيات جهاز تحديد المواقع، المكان الذي وقعت فيه الأحداث.

تصنيف النتائج الرئيسية

التصنيف في الجهاز المركزي للإحصاء

تقوم الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الإحصاءات 2011-2015، من خلال لجنة استراتيجية الإحصاءات الوطنية، بتقديم وصفاً واضحاً للحالة الراهنة، وتقتراح الآفاق مستقبلية التي يمكن اتباعها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء.

3. استعراض مؤامريج مختارة

الشكل 9: عدد الإحصاءات و التصنيفات المستخدمة أو المستهدفة

المجموع	لا شيء	مسح ميزانية الأسرة العراقية (LSMS)	مسح ميزانية الأسرة العراقية (LCS)	مسح ميزانية الأسرة العراقية (IRHBS)	النظام المتساوق (HS)	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب العرض (COKOP)	التصنيف الصناعي القياسي الدولي - (ISIC4)	المستهدفين المستخدمين
34						3	31	التصنيف الصناعي القياسي الدولي (ISIC 2)
53							53	التصنيف الصناعي القياسي الدولي 3 (ISIC 3)
2							2	التصنيف القياسي الدولي 4 (ISIC 4)
4					4			تصنيف التجارة الدولية القياسية (SITC R 1)
1				1				مسح ميزانية الأسرة العراقية (IRHBS)
1			1					مسح ميزانية الأسرة العراقية (LCS)
1		1						مسح ميزانية الأسرة العراقية (LSMS)
3	3							لا شيء
99	3	1	1	1	4	3	86	المجموع

الرمز	النص	المصدر
COICOP	تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض	الأمم المتحدة
HS	جهاز المتساوي - (استيراد / تصدير)	المكتب الأمريكي للتعداد/ مفوضية التجارة الدولية الأمريكية
IRHBS	مسح ميزانية الأسرة العراقية, مسترشدة / مدعومة من قبل	صندوق النقد الدولي
ISIC	التصنيف الصناعي القياسي الدولي لجميع الأنشطة الاقتصادية	الأمم المتحدة
LCS	انظر IRHBS	(صندوق النقد الدولي)
LSMS	انظر IRHBS	(صندوق النقد الدولي)
SITC	تصنيف التجارة الدولية القياسية (استيراد / تصدير)	الأمم المتحدة
USBC	المكتب الأمريكي للتعداد	---
USITC	مفوضية التجارة الدولية الأمريكية	---

فيما يلي موجز للنتائج المتعلقة باستخدام الفعلي والمستقبلي للتصنيفات جنباً إلى جنب مع تعريف مصادر التصنيف. وقد تمت مراجعة 99 مخرج إحصائي. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت وثيقة الاستراتيجية أنه تمت الموافقة على 13 تقريراً أو أنها في طور التحضير. في نشرات عدة، ليس هناك ذكر للتصنيف.

التصنيف في مجال التعليم

قامت وزارة التربية والتعليم باستخدام نظام تكنولوجيا معلومات - نظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS) - لإدارة الموارد التربوية لرياض الأطفال والمدارس الابتدائية والأساسية والثانوية والتدريب والتعليم المهني والتعليم في معاهد تدريب المعلمين. ويتم تطوير ودعم النظام من قِبَل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). يعتمد هذا النظام على برنامج مايكروسوفت لقواعد البيانات MS-SQL. لأن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) تدعم نظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS)، فمن المتوقع أن يتم استخدام التصنيفات الدولية. وعلى الرغم من ذلك، يقوم الجهاز المركزي للإحصاء بمواصلة مسح الخصائص التعليمية لأنه لا يمكن الحصول على المعلومات المطلوبة من نظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS). والتصنيفات التعليمية المستخدمة في الجهاز المركزي للإحصاء/ هيئة إحصاء إقليم كردستان هي نفسها.

تصنيف في مجال الصحة

جرى في دائرة إحصاءات الصحة والأحوال المدنية بوزارة الصحة، تطوير نظام صُمِّم ذاتياً في السنوات الأخيرة لجمع البيانات باستخدام مايكروسوفت إكسل و Visual FoxPro. إن الترميز حسب التصنيف الدولي للأمراض (ICD)، الإصدار 10، التي قدمتها منظمة الصحة العالمية. تم بذل بعض الجهود لتدريب المبرمجين. وهناك حاجة لمزيد من التدريب. ولا يبدو أن جودة البيانات تفي بالمتطلبات الحالية.

التصنيف المستخدم في مكتب إحصاء إقليم كردستان (KRSO)

إن مسؤولية الأنشطة الإحصائية في إقليم كردستان مفوضة لمكتب إحصاء إقليم كردستان الذي سيشمل مناطق دهوك وأربيل والسليمانية. وقد يبدو أنه لا يوجد هنا قانون يحدد دور هيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO). ونظراً لعدم وجود قاعدة قانونية للأنشطة، فإن الموارد هي تلك المُقدَّمة من الجهاز المركزي للإحصاء. ويتم توجيه جميع الأنشطة من قِبَل الجهاز المركزي للإحصاء في بغداد. وبالتالي، فإن النتائج حول التصنيف والترميز المذكورة أعلاه هي أيضاً صالحة لهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO)، بما في ذلك وجود دائرة المعلومات الجغرافية.

وتوفر وزارة التربية والتعليم في إقليم كردستان بيانات بشأن التعليم إلى الجهاز المركزي للإحصاء. ويتم استخدام نظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS) في هذه الوزارة. ومع ذلك، تبدو البيانات بعد عام 2007 أنها غير متوفرة. ومن المسلم به أيضاً أن مبادئ ضمان الجودة بحاجة إلى جهد. ومن المنتظر إجراء تدريب في مجال استخدام نظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS). ووضع الإحصاءات الصحية لمحافظة أربيل ماثلة لتلك التي تنتجها وزارة الصحة في بغداد. في الوحدة الإحصائية لإدارة كردستان التابعة لوزارة الصحة، يتم جمع وترميز النماذج لإدخال البيانات. وفي الوقت الراهن، يتم استخدام ICD-9. وسوف

يتم استخدام ICD-10 في المستقبل القريب. بالإضافة إلى الاعتلال والوفيات، التي يغطيها التصنيف الدولي للأمراض. فانه سوف يتم استخدام تصنيفات وطنية إضافية. ومثال ذلك هو تصنيف المهن. وهنا فإن التصنيف الدولي المعادل سيكون ISCO-88 (التصنيف الدولي القياسي للمهن). ويتم إرسال هذه الإحصاءات الشهرية إلى هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) وكذلك إلى وزارة الصحة في بغداد في تقارير ورقية. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، هناك حاجة لربط هذه الوحدات بشبكات الحاسوب لضمان تدفق البيانات في الوقت المناسب. وقد أفادت التقارير أن وزارة البلديات لا تقوم بإعداد إحصاءات عن استخدام/تزويد المياه. يتم مسح جميع البيانات الإحصائية بشأن مصادر المياه من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (CSO)، كجزء من مسحه البيئي. ويتم دعم مشروع المسح هذا من قبل اليونيسف. حيث تسلم البيانات إلى وزارة البلديات ويتم نشرها في الكتاب الإحصائي السنوي. وتقع مسؤولية تزويد المياه في إقليم كردستان على عاتق وزارة البلديات والسياحة. ولم يتم إنتاج أية إحصاءات عن تزويد المياه.

إن قسم نظم المعلومات الجغرافية هو جزء من مديرية التخطيط العمراني. ويتم استخدام نظم المعلومات الجغرافية للعمل في مشاريع محددة. وتقوم مديرية تخطيط المشاريع العمرانية ومديرية متابعة المشاريع بجمع العديد من البيانات من أجل قاعدة بيانات، ولكن استخدام هذه البيانات للأغراض الإحصائية محدود. لا يتم الجمع بين قاعدة البيانات الجغرافية الموجودة مع البيانات الإحصائية ولا يتم تتطابق البيانات الإحصائية مع الجغرافية لإنتاج خرائط احصائية.

إن وظيفة قسم المعلومات الجغرافية هي توفير الخرائط الرقمية للتخطيط التطويرية - تم اطلاقنا على خريطة أربيل- وتقتصر على استخدام الأراضي. ويتم تعيين وظائف حضرية مختلفة إلى مناطق معينة ولنها على المستوى العام. ان الوضع حول تزويد المياه ليس جزءاً من الخرائط. ولم يكن بالإمكان تحديد الإجراءات والقوانين التي تدعم استخدام التركيز والتصنيفات في عمليات تحديث نظم المعلومات والنظام الإحصائي. ان العائق الأهم هو الوضع القانوني غير المناسب الذي يعود إلى عام 1972. ولا يُنظر إلى الجهاز المركزي للإحصاء على أنه مؤسسة هامة أو ذات صلة. ولا يقوم الأساس القانوني والهيكل التنظيمي على دعم الممارسات الدولية. ونتيجة لذلك، فإن هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) غير قادر على تنفيذ توقعات حكومة إقليم كردستان.

وعموماً، يتطلب الإجراء الاستدراكي استحداث خادم مركزي بالكامل للتصنيفات الموضوعية في الإحصاءات الرسمية. ومثال على ذلك هو المكتب الإحصائي الأوروبي (Eurostat):

<http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/statistics/metadata>

التوصيات

احتياجات التدريب في التصنيف و الترميز

هناك عدد من المطالب غير الملباة عندما يتعلق الأمر بالتصنيف والترميز في كل من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). أولاً، يتوجب تقدير أهمية تنفيذ ممارسات الترميز الدولية داخل وخارج البيئة الإحصائية. لهذا السبب، ينبغي عقد ورش عمل مخصصة للإعلان عن أهمية التصنيف والترميز بمشاركة كل من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) وكذلك من الوزارات والمؤسسات الأخرى التي تتعامل بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع الإحصاءات الرسمية. ويُقترح أن تكون ورشات العمل ذات أبعاد بحيث تتناول بشكل جزئي الموظفين الإحصائيين (ستكون المناقشات آنذاك فنية إلى حد ما) والموظفين من المؤسسات الأخرى (ستكون المناقشات آنذاك ذات طابع عام لا يتطلب أية معرفة إحصائية مسبقاً). ومن المهم توفير ترجمة ذات جودة عالية لأنظمة التصنيف والترميز للجهاز الإحصائي المركزي (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) والمؤسسات الأخرى ذات الصلة. وتوفر الأمم المتحدة هذه الترجمات من مواقعها الإلكترونية ذات العلاقة. وإذا كانت هناك حاجة إضافية للترجمة، فإن هذه المسألة يجب أن تلقى الأولوية. وقد اوردت متطلبات التدريب في التصنيف والترميز أدناه. ويوصى بعقد ورش عمل حول التصنيف والترميز مع التركيز على ما يلي:

- ورشة عمل حول الممارسات الدولية في التصنيف والترميز.
- استعراض كيفية استخدام التصنيفات الموحدة والتي تكون عادة متوفرة على خادم خاص.
- ورشة عمل حول التصنيف الموضوعي والجغرافي.
- ورشة عمل حول تكنولوجيا قواعد البيانات مع اشارة خاصة للتصنيف والترميز.
- ورشة عمل حول تطبيق التصنيف العالمي للأمراض.
- ورشة عمل حول الإمكانيات الكاملة لنظام معلومات الإدارة التربوية (EMIS).

المقدمة

تشير إحصاءات النوع الاجتماعي إلى جمع ووضع البيانات المصنفة حسب الجنس بشأن الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، من أجل دعم التحليل ذو العلاقة. وتصمم إحصاءات النوع الاجتماعي لتسليط الضوء على أوضاع المرأة وكذلك الرجل من أجل خلق الوعي بالحالة الراهنة لتوجيه السياسات وحشد العمل ومراقبة التقدم نحو التحسين ولتكشف المسائل التي تحتاج إلى التصدي لها.

وقد تحتوي إحصاءات النوع الاجتماعي على البيانات الكمية والكيفية لفحص السياق الاجتماعي الثقافي للفروقات بين الجنسين ودراسة البيانات القطاعية في مجالات السكان والصحة (بما في ذلك الصحة الإنجابية) والتعليم والسكان الناشطين اقتصادياً... إلخ. والمؤشرات لقياس تأثيرات النوع الاجتماعي على السياسات والبرامج.

ويكون الجهاز المركزي للإحصاء في العادة ملتزماً بمدونة قواعد ممارسات تنص على الموضوعية والشفافية... إلخ. ولهذا السبب، فإن دور الجهاز المركزي للإحصاء هو جمع البيانات عن مسائل النوع الاجتماعي دون الانخراط في المنازعات السياسية أو الدينية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد تتراوح الإحصاءات من كونها تقليدية لخدمة أغراض متخصصة. كان الغرض الرئيسي من البعثة تقييم الوضع الحالي وتحديد الاحتياجات والأولويات بالنسبة لإنتاج إحصاءات النوع الاجتماعي، وامثالها لتوصيات ومعايير الأمم المتحدة وكذلك إمكانية استخدام مصادر البيانات الإدارية ولا سيما الوزارات المعنية. وعلى وجه الخصوص، تم استكشاف المعلومات المتعلقة بالمسألة الفنية واحتياجات بناء القدرات في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، تم الاطلاع على تفاصيل المؤشرات والبيانات المصنفة حسب الجنس وفحص مدى ملاءمتها لخدمة الدراسات التحليلية ذات العلاقة بالنوع الاجتماعي.

إحصاءات النوع الاجتماعي في العراق

يقوم النظام الإحصائي الوطني في العراق دائماً بإنتاج الإحصاءات الرسمية حسب نوع الجنس. وعلى سبيل المثال، جلبت التعدادات والمسوح السابقة البيانات دائماً حسب نوع الجنس. وتم دائماً إنتاج الجداول الإحصائية حسب السكان والقوى العاملة والتحصيل العلمي والالتحاق بالمدسة حسب العمر والجنس. وهناك أيضاً الكثير من المعلومات المتعلقة بالصحة الإنجابية. هذه هي الإحصاءات التقليدية التي على الرغم من أنها تُمكن من تحليل قضايا النوع الاجتماعي الأساسية إلا أنها فشلت في توفير التفاصيل التي تتطلبها الدراسات المعاصرة. فمثلاً، ينبغي أن تقوم بعض أساليب جمع البيانات المفضلة بالنقاط الصور النمطية والعوامل الاجتماعية والثقافية التي قد تنتج محاباة النوع الاجتماعي. وبالتالي، في حين تم جمع الإحصاءات حسب نوع الجنس كلما كان ذلك ممكناً وبما يتفق مع المعايير القديمة، فإن هناك الآن مطلب لرفع مستوى هذه الإحصاءات بحيث تصبح أكثر توافقاً مع المعايير الدولية الحديثة. وعلى الرغم من أن هذه الاستنتاجات عامة وغير محددة، فإنه لا بد من القول أن الإتاحة الحالية للإحصاءات بشأن النوع الاجتماعي متدنية بشكل غير مقبول. في حين أن البيانات من بعض المصادر تخدم تنفيذ تحليل قياس فوارق النوع الاجتماعي، إلا أن هذه التغطية غير كافية ولا تتواءم مع مطالب المعلومات في المجتمع العراقي الحالي.

النتائج الرئيسية

من بين النتائج الرئيسية:

1. إن الجهاز المركزي للإحصاء (COS) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) ملتزمان في مراعاة النوع الاجتماعي بالنظام الإحصائي الوطني.
2. يُركّز النظام الإحصائي الحالي على جمع ومعالجة المعلومات، ولكنه يعطي توكيدا غير كافٍ للتحليل.
3. بشكل عام، ليس لدى معظم الخدمات الإحصائية المعرفة الكافية بالتطورات الأخيرة بشأن إحصاءات النوع الاجتماعي والمعايير الدولية والأهم من ذلك، التطورات في التعاريف والتصنيفات في البلدان العربية.
4. انخفاض مستوى الوعي والفهم للنوع الاجتماعي بشكل أعمق من مجرد تصنيف البيانات حسب الجنس.
5. الافتقار إلى فرص الحوار والمواجهة مع مستخدمي إحصاءات النوع الاجتماعي. إن معظم المستخدمين المُستهدفين للتقارير الإحصائية هم دوائر التخطيط الداخلية ووزارة التخطيط.

6. الحاجة إلى العمل على تحقيق دمج الإنتاج والتحليل والنشر لبيانات النوع الاجتماعي في التوجيهات والهياكل والعمليات التنظيمية للنظام الإحصائي.
7. الحاجة إلى إطار وطني من أجل إنتاج بيانات موثوقة وذات جودة تحتوي على إجراءات عمل معيارية في عمليات جمع ومعالجة ونشر البيانات حسب الجنس في كافة القطاعات الإحصائية.
8. الحاجة إلى مرافق الربط الشبكي الإلكتروني وتخزين المعلومات في قواعد بيانات لكي يتم استرجاعها بسهولة.
9. الحاجة إلى تنمية الموارد البشرية ومهارات الموظفين العاملين في الخدمات الإحصائية.

التوصيات

تركز التوصيات والأولويات المقترحة على مبدئين رئيسيين هما:

1. ترسيخ وتطوير النظام الإحصائي فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي ضمن إطار عملية الإصلاح الإحصائية المستمرة.
 2. خلق الوعي وتوافق الآراء بشأن أهمية مراعاة النوع الاجتماعي في النظام الإحصائي الوطني ليس فقط من أجل الامتثال للمعايير الدولية ولكن بشكل رئيسي لمواجهة تحديات التنمية في العراق.
- وتبعاً لذلك، وتعزيزاً للنظام الإحصائي الوطني، فإنه يوصى بـ:

1. تطوير قدرات ومهارات النظام الإحصائي الوطني وتحسين وتطوير البنية الأساسية لجمع البيانات الموجودة في الوزارات التنفيذية المعنية.
2. رفع مستوى الوعي والفهم لتوجيه النظام الإحصائي من ناحية المنهجيات والأساليب المستخدمة لمراعاة قضايا النوع الاجتماعي.

بشكل أكثر تحديداً يقترح:

1. دراسة إمكانية تضمين متطلبات جمع ورفع تقارير البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في التشريع الإحصائي الوطني العراقي المنتظر.
2. تزويد الموظفين الرئيسيين للنظام الإحصائي الوطني بالقواعد والأدوات والموارد المتعلقة بالتعاريف والمؤشرات الإحصائية والتصنيفات التي تم تقديمها من قبل الاسكوا ESCWA حول إحصاءات النوع الاجتماعي.
3. تطوير وتحسين البيانات المصنفة حسب نوع الجنس المتاح سواء من مصادر إدارية أو إحصائية.
4. تصميم وتنفيذ برنامج بناء القدرات الوطنية حول إحصاءات النوع الاجتماعي.
5. مراعاة النوع الاجتماعي في عملية جمع بيانات المسوح والتعدادات القادمة.

7.3 الموارد البشرية والإنتاج الإحصائي

المقدمة

تخدم مبادرة تحديث القطاع العام العراقي الكثير من الأهداف احدها هو إنشاء نظام إحصائي وطني حديث. وقد تم إعطاء الفريق الفني الأساسي، الذي أعيد تسميته الآن بمجموعة العمل، مهمة إيجاد السبل والوسائل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير البعثات على (1) التشريعات و (2) مدونة قواعد الممارسات و (3) التصنيف والترميز و (4) نظام المعلومات و الإحصاءات و (5) النوع الاجتماعي و (6) النشر.

واستعرضت البعثة الحالية تقارير البعثة السابقة وقامت كذلك بإجراء مقابلات مهيكلية في بغداد وأربيل. وتم إجراء هذه المقابلات مع وحدات مختلفة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO). وتم أيضاً إشراك الوحدات من الوزارات الرائدة التالية: الصحة، والتعليم، والتعليم العالي، والعمل والشؤون الاجتماعية، والبلديات والتخطيط والصادر المائية. وكانت الأسئلة الرئيسية تدور حول:

1. الهيكل التنظيمي والموقع الإلكتروني.
2. ضباط الاتصال.
3. العمل الذي تم القيام به من قِبَل وحدات الإحصاء.
4. الإحصاءات المنشورة أو، خلاف ذلك، المرسلة.
5. طرق جمع ومعالجة البيانات.
6. هيكل الفريق الداخلي والأنشطة المنوطة.

تم استعراض اعداد الموظفين والهيكلية الادارية فيما يتعلق بـ:

1. الإدارة.
 2. الإحصائيين المهنيين.
 3. الإحصائيين من المستوى المتوسط.
 4. الموظفين الآخرين.
- يتم سؤال الأشخاص الذين تمت مقابلتهم عن وجهات نظرهم حول نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه دائرتهم. وأيضاً عن الكفاءات التي يعتبرون أن الموظفين بحاجة إليها من أجل القيام بمهامهم. وقام العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بإعطاء الكثير من المعلومات، على سبيل المثال الأقراس المضغوطة التي تم نشرها من قِبَل مؤسستهم. وتعمل الاستراتيجية الوطنية لتنظيم الإحصاءات 2011-2015، المُعدّة من قِبَل لجنة استراتيجية الإحصاءات الوطنية، بمثابة مصدر هام للمعلومات بالنسبة للبعثة.

النتائج الرئيسية

كان كافة الأشخاص الذين تمت مقابلتهم متعاونين مع البعثة وكانت آرائهم إيجابية حول مؤسساتهم. ومثّل معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الوزارات المعنية الوحدات الإحصائية ضمن دوائر التخطيط. وقام بعض الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في حكومة إقليم كردستان بتمثيل وحدات التخطيط التي كان لها مهام إحصاءات. ومن المفهوم أن كافة الوزارات المعنية، في كل من بغداد وأربيل، اتفقت على أهمية إنشاء وحدات إحصائية. واما في حكومة إقليم كردستان، فإن ظروف التمويل تعرقل هذا التطوير.

وكانت الوحدات التي تمت مقابلتها في الوزارات المعنية مسؤولة بشكل عام عن جميع الإحصاءات الرسمية، من أجل إعداد التقارير الإحصائية الداخلية نيابة عن مؤسستهم و/أو لتجميع المعلومات الإحصائية كجزء من وظيفة المراقبة والتخطيط للمؤسسة. وتعتبر هذه المجموعة من المسؤوليات أمراً طبيعياً للغاية، حيث أن الإحصاءات الإدارية غالباً ما تكون منتجا تابعا للأنشطة الأخرى.

وتستخدم الإحصاءات التي تم جمعها ليتم نشرها في الغالب التصنيفات التاريخية التي لا ترتبط مباشرة مع المعايير الدولية الحالية (انظر الترميز والتصنيف). وهناك استثناء واحد وهو وزارة الصحة، التي تستخدم التصنيف الدولي للأمراض. وغالبا ما يكون جميع الإحصاءات هو بشكل سنوي، على الرغم من أنه يتم جمع البيانات في كثير من الحالات على اساس شهري. وهذا يعني أنه يتم إرسال الإحصاءات إلى المؤسسات الحكومية الأخرى بانتظام بشكل سنوي فقط. ولم تقم بعض الوزارات بنشر بياناتها علناً، مع أنه يتم نشر البيانات في بعض هذه الحالات من قبل الجهاز المركزي للإحصاء (وربما المكتب الإحصائي لإقليم كردستان حيث يكون منطبقاً) في الكتاب الإحصائي السنوي.

ولم تتمكن الدراسة من التحقق بصورة قاطعة من أنه لم يتم نشر بعض الإحصاءات الرسمية للجميع علناً ولكن هذا يمكن أن يكون كذلك. وافادت معظم الوزارات أنها جمعت إحصاءات بشكل إضافي ليتم إرسالها داخل الإدارة استجابة لطلبات رسمية.

ومن حيث المبدأ، يمكن استخدام بعض المعلومات الإحصائية التي تم جمعها لأغراض التخطيط. ولكن، نظراً للتأخير في جمع البيانات، إذا كان هذا يحدث في الواقع فإنه لم يكن واضحاً في بعض الأحيان. وتم سؤال كبار المسؤولين الذين تمت مقابلتهم: "عندما تتحدث مع وزيرك، ما هي الإحصاءات التي تفتبسها في أغلب الأحيان؟" في معظم الحالات، كانت الاستجابة غير واضحة. ظهرت أعداد الموظفين، مع وجود استثناءات قليلة، كثيرة جداً نسبة إلى المهام المنفذة. وكان الموظفون غالباً جامعيين، ولكن ليس دائماً في المواضيع المتعلقة بالإحصاءات.

وكانت عملية التجميع للبيانات متشابهة إلى حد ما عبر الوزارات المختصة. ويتم إرسال الاستبيانات، التي تتألف أحياناً من دفاتر متعددة الصفحات، انطلاقاً من الوزارة الوطنية أو مكتب إقليم كردستان. يتم توزيعها من قبل مكاتب المحافظات إلى المكاتب الفرعية. وهنا، نموذجياً، يقوم موظف واحد أو موظفين اثنين على الأكثر بإدارة عملية جمع الاستبيانات من الوحدات

المستهدفة مثل المدارس والمراكز الصحية. ويتم جميع الاستبيانات المستوفاة على مستوى الدوائر ويجري التحقق الأول على مستوى المحافظات. وبما ان مكاتب المحافظات محوسبة، فإنه يتم تنفيذ إدخال البيانات هناك. وفي بعض الحالات، تقوم المحافظات بتقديم جداول نهائية فقط إلى الجهاز المركزي للإحصاء. في حالات أخرى، يتم إجراء مستوى ثاني من التحقق من البيانات في الجهاز المركزي. كما يتم إرسال بيانات كردستان المستوفاة إلى بغداد.

ويشارك معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم القلق بخصوص عملية جمع البيانات خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات الأولية وإرسالها من المكاتب الى المحافظات. وبشكل عام، يُنظر إلى التواصل بين المكاتب على أنه مجال مفتوح للتحسين. وقد تم اعتبار أن النقص في فهم العمليات والأهداف الإحصائية يؤدي إلى إجاز الاستبيانات بشكل غير صحيح. يُنظر إلى التحقق من البيانات وإدخال البيانات على مستوى المحافظة على أنه مشكلة ثانوية. وغالباً ما يُنظر إلى مهارات الموظفين بأنها عموماً غير حديثة. ونتيجة لهذه العيوب، فإنه يُنظر إلى التقارير بأنه تم تقديمها بشكل سيء ولم يتم نشرها بشكل كافٍ، وخاصة عبر الإنترنت.

وهناك موضوع مشترك آخر بين الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وهو اعتزازهم بأخلاقيات العمل في الوحدة الخاصة بهم. وعلى نحو مائل، كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على ثقة بأنه يمكن تحسين اليات عملهم. وفي بعض الحالات، يمكن أن يتم توسيع وتحسين نطاق وجودة البيانات التي تم جمعها. كان عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم مهتمين بالخسائر المحتملة للموظفين ذوي الخبرة، إما بسبب وظائف ذات رواتب أفضل أو بسبب التقاعد. الكفاءات التي تم تحديدها من قبل عدد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم التي يحتاج الموظفين إليها كما يلي:

- مهارات إحصاءات حديثة: عرض شامل للأساليب الإحصائية، لا سيما إعداد ونشر التقارير.
- حوسبة الشبكة: استخدام شبكة الحاسوب للعمل بشكل تعاوني. ويحتاج بعض الأشخاص كذلك إلى دورات تدريبية أولية على الحاسوب وحزم برمجيات مكتبية.
- التحليل الإحصائي ومعالجة البيانات.
- المعايير الدولية المستخدمة في الإحصاءات الرسمية.

الاستنتاجات

الاستنتاج الرئيسي المتعلق بالتدريب هو أن الإحصاءات التي تم جمعها في الوقت الحالي ليست دائماً مفيدة لمناقشة السياسات. وحيث أنه، لا يتم جمعها في كثير من الأحيان وفقاً للمعايير الدولية، وأنها غالباً ما تكون غير قابلة للمقارنة مع مثيلاتها في دول أخرى. فإلى حد ما، يمكن أن يساعد تدريب الموظفين الحاليين على تحسين هذا الوضع. عموماً، يمكن أن يقوم التدريب وورش العمل بتسهيل:

1 - مساعدة الموظفين على أداء مهامهم الحالية بشكل أفضل.

2 - مساعدة الموظفين على العمل في مهام جديدة وفي أعمال مختلفة.

ومع ذلك، لن يقوم التدريب على الإحصاءات بحده ذاته بتقديم تحسينات كبيرة في جودة البيانات. وعلى وجه الخصوص، يجب أن يكون هناك استعداد أكبر عبر العديد من الوزارات من أجل جعل المزيد من الإحصاءات متاحة للجمهور في الوقت المناسب. هناك حاجة إلى تحسين علاقات العمل، ليس فقط بين الدوائر بل داخلها أيضاً. وتؤدي النتيجة المتوقعة للعلاقات المحسنة إلى معدلات إرسال وتبادل بيانات مُحسنة بشكل أكبر. ويمكن تناول هذه القضايا وعلاجها من خلال التدريب الإداري. المسائلتان الأكثر بروزاً لتحقيق نظام إحصائي وطني خدماتي متعلقان بـ (i) إنشاء شبكات حاسوب. شبكات اجتماعية ومهنية و (ii) نشر الإحصاءات الوطنية. وبعبارة أخرى، ان الافتقار لوجود شبكة حاسوب بشكل عائقاً كبيراً لاداء النظام الإحصائي الوطني بشكل منسجم مع التوقعات الحديثة.

مجموعة العمل

المهمة الرئيسية لمجموعة العمل هو توجيه تنفيذ برنامج الإصلاح الإحصائي. ولدى هذا البرنامج بُعدين هامين، هما:

1. دعم تصميم وتنفيذ طرق لتدفق البيانات بين المكاتب والمؤسسات ذات العلاقة بطريقة سريعة وملائمة.

2. تحسين العلاقة بين النظام الإحصائي الوطني والمستخدمين داخل وخارج الحكومة، من خلال تحسين النشر وشرح الإحصاءات.

ان هذه الأدوار فنية في المقام الأول. وعليه فإنها تختلف عن دور المجلس الوطني للإحصاء، التي تُفهم على أنها توضح أهداف النظام الإحصائي الوطني وبالتالي، بشكل مُوسّع، الإطار القانوني. ومع ذلك، لا يمكن أن يكون لدى مجموعة العمل مجرد

وجهة نظر فنية، لأن الإصلاح الإحصائي يتطلب إدخال تغييرات على الممارسات الإدارية والتشريعات. يهدف برنامج الإصلاح الإحصائي إلى :

1. دعم تطوير النظام الإحصائي الوطني العراقي.
 2. دعم التغييرات في الإحصاءات الرسمية العراقية حتى تتمكن من توفير معلومات ذات صلة وموثوق بها.
- ومن الضروري تبني مدونة قواعد ممارسات حديثة للإحصاءات الرسمية. هناك دور بارز لمجموعة العمل وهو يقضي بضمان التواصل الفعال بين المؤسسات الاعضاء خلال عملية التغيير في أساليب العمل وبناء العلاقات المؤسسية.

التوصيات

نظرة عامة

الاستراتيجية الموصى بها للتدريب الفوري هي:

- (1) إقامة علاقات عمل من خلال الشبكات الالكترونية.
 - (2) نشر الإحصاءات إلى الحكومة وعامة الجمهور.
- سيكون الجميع بحاجة إلى المشاركة في هذا التدريب لكي تكون فعّالة. وقد حددت ثلاثة مجالات رئيسية من التدريب :
1. التدريب في مجال الحوسبة باستخدام الشبكات الالكترونية.
 2. التدريب في مجال الإحصاءات الحديثة، مع التركيز على نشر الإحصاءات
 3. التدريب في مجال التحليل الإحصائي.

وكتدبير مرافق، فإن هناك حاجة إلى دورة تدريبية لاستحداث وصيانة شبكات الحاسوب. ولأن الموظفين لديهم مستويات مختلفة من المعرفة، فإنه يتعين إعطاء اهتمام دقيق لعملية التدريب. ويوصى بالنهج الأساسي بحيث تكون لغة التدريب بطبيعة الحال اللغة العربية. ومن المطلوب اتخاذ عدد من التدابير المرافقة مثل تطوير قواعد بيانات مساندة للتدريب وتهيئة شبكات حاسوب لخدمة التدريب كذلك.

ويفضل أن يكون المدربين من موظفي الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) والوزارات المشاركة في المشروع. وكبديل، يمكن استخدام خريجي الجامعات في التخصصات الإحصائية. ولا بد من جمع المدربين بطريقة لا تؤثر على سير العمل في وحداتهم. سوف تكون هناك حاجة أيضاً إلى إعداد غرف التدريب وتركيب البرمجيات وأجهزة الحاسوب وربطها شبكياً. من المرجح أن يحتاج الجهاز الى مدير تدريب وسكرتيرة بدوام كامل ضمن الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وموارد إضافية من هيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO). من المتوقع أن يتطلب هذا الطور الأول ما بين 18 شهراً إلى عامين لإجازه. ومع ذلك، يخضع هذا التقدير الى قدر كبير من عدم اليقين والى ظروف خارجة عن سيطرة نظام الإحصاءات الوطنية.

التدريب في مجال الحوسبة باستخدام الشبكات

ويتعين على المدربين اكمال الدورة مع القدرة على الفهم العملي والتشغيلي لمسائل الحاسوب الأساسية في مجال الإحصاءات على المستويات التالية :

1. كيفية استخدام واجهة ويندوز في الحاسوب في العمليات اليومية.
2. كيفية إدخال وتصحيح البيانات باستخدام شاشة إدخال البيانات.
3. كيفية استخدام الأدوات المكتبية المعيارية
4. كيفية العمل بشكل تعاوني على قاعدة بيانات إحصائية مشتركة.
5. استخدام شبكة الحاسوب لتنفيذ عمليات على قاعدة البيانات.
6. كيفية استخدام أدوات الحوسبة للإحصاءات: تبادل البيانات الوصفية والبيانات الإحصائية (SDMX)

المهام المطلوبة من المستشار تشمل إعداد المواد التدريبية. عقد دورات تدريبية للمدربين وتوفير خط مساعدة لمتابعة المدربين والمتدربين عن طريق البريد الالكتروني والهاتف.

تشكيل فريق عمل

من أجل ضمان التواصل الفعال بين المؤسسات الأعضاء خلال عملية التغيير في أساليب العمل والعلاقات المؤسسية , فإن عضوية/تشكيل مجموعة العمل ستحتاج إلى تمثيل مختلف مجالات نظام الإحصاءات الوطنية المرتبطة في خطة التحديث. وفي الوقت نفسه, فإن الحاجة إلى اتخاذ قرار سريع يعني أن مجموعة العمل ينبغي أن تكون صغيرة قدر الإمكان. النتيجة المباشرة لدور التنسيق في نظام الإحصاءات الوطني (NSS) الوارد في مشروع قانون الإحصاءات إلى الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) هو أن التغيير يجب أن يكون بقيادة هذين الجهازين. وبالتالي, يبدو من المناسب لاجتماعات مجموعة العمل أن تكون برئاسة ممثلي الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) , وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) عند الاجتماع في إقليم كردستان.

ان الدور الأساسي لمجموعة العمل هو دور فني. ولذلك, فإن غالبية أعضائها سيكونون من الموظفين الفنيين. ويجب أن تكون عضوية مجموعة العمل خليطاً من الموظفين الفنيين والمستشارين الدوليين. كما ينبغي للمؤسسات الأخرى المعنية بتطوير الإحصاءات في العراق أن يكون لها نفس موقف مجموعة عمل, ولا سيما صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بوصفه الوكالة المعنية بشكل وثيق مع برنامج تحديث الإحصاءات.

1.4 التوصيات والإجراءات من أجل التحسين

تركز المراجعة لوظائف النظام الإحصائي على مجال معين (هنا الإحصاءات الرسمية) من ناحية الوظائف التي يتم تنفيذها؟، "ومن قِبَل أي مؤسسات" و "لأي أغراض؟". هناك أسئلة إضافية تتعلق بهيكل مؤسسات التنفيذ والتكاليف المرتبطة بذلك. ويتم التركيز على ما إذا تم إشراك الأشخاص المناسبين، وعمّا إذا كانوا يفعلون الأشياء الصحيحة. وفي السياق الحالي، تهتم الأسئلة ذات الصلة فيما إذا كان الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) يعلان الأشياء الصحيحة ويقومان بإشراك الأشخاص المناسبين، وعمّا إذا كانت هذه المهام والتطبيقات فعّالة من حيث التكلفة. تعرض نتائج المراجعة لوظائف النظام الإحصائي بأنه وبالرغم من اختيار الأشخاص المناسبين، فإن مهام عملهم غالباً ما تؤدي إلى ازدواجية لا داعي لها. وهذا يفتح مجالاً لفعالية التكلفة غير المثالية. وهل يقوم الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) باتباع المسار الصحيح إلى المستقبل؟ وتلمع الأدلة إلى أن هناك حاجة لتغيير هام ولإعادة التوجيه.

تم وضع الأساس للتغيير المطلوب في الدستور ويتعين أن يكون الآن متكاملًا في الإطار القانوني من خلال تعديل قانون الإحصاءات. لا بد أنذاك من تعزيز النظام الإحصائي الفدرالي ليس فقط من الناحية النظرية بل من خلال الممارسة العملية أيضاً، عن طريق إنشاء نظاماً إحصائياً شاملاً ومتكاملاً ومتوائماً مع مكاتب مركزية وفرعية قوية تطبق المبادئ الإحصائية. ويتعين أن يشمل ذلك توزيع المسؤوليات من المكتب المركزي إلى المحافظات والأقاليم، مع الوعي من أن التنسيق والتخطيط ومراقبة السلطة الشاملة تقع ضمن الجهاز المركزي للإحصاء. وهناك متطلب هام لتطبيق التغييرات المتوقعة أنفاً وهو تخصيص ميزانيات كافية ومستدامة من أجل الوفاء بالمسؤوليات المعنية. في الجهاز المركزي وكذلك في المحافظات. ان تحسين سلسلة تدفق البيانات وتعزيز قدرات مزودي البيانات يتطلب تعزيز النظام الإحصائي القطاعي. ويتعين النظر في التنسيق القوي لاجندات الإصلاح ضمن القطاع العام الشامل. ويتضمن هذا أيضاً تصميم وتنفيذ برامج التدريب المشتركة وورش العمل والزيارات الدراسية.

يجب أن يركز بناء القدرات على المكاتب الإحصائية (المركز والأقاليم) وكذلك على مزودي البيانات (الوزارات المختصة وغيرها من السلطات)، بما في ذلك المشاركة الفعّالة لأصحاب العلاقة ذوي الصلة في مجموعات العمل أو اللجان الفنية. ان صناعة إنتاج المعلومات، هنا الإحصاءات الرسمية، هي دائماً تحت ضغط المستخدمين الذين يريدون أشياء جديدة. الموقف الأساسي في كلا الجهازين هو موقف الاصغاء. وهناك في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) موقف بناءً يهد الطريق للتغيير. وعليه، فإن النتيجة الغامرة هي ان موقف الجهازين ينطوي على دلائل إيجابية وفعالة وبتأءة نحو المستقبل. ومع ذلك، فإن الاستعراض حدد المجالات الرئيسية التالية التي تستحق الاهتمام :

1. إنشاء إطار قانوني جديد للإحصاءات.
2. تبني مدونة قواعد ممارسات مرتبطة بها.
3. تبني خطة إنتاج حديثة (خطة عمل).
4. إعادة تشكيل موارد تكنولوجيا المعلومات الحالية لتصبح شبكة حاسوب حديثة.
5. تطوير نظام قواعد بيانات حديث لتخزين واسترجاع المعلومات.

ومن الضروري تحديد برامج عمل تتناول هذه المجالات بفعالية. ويُعتبر من الأفضل إذا كان يمكن تحقيق ذلك عن طريق جميع موارد الخبراء بصورة جزئية من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) ، وجزئياً من المنظمات الدولية. ويوصى بقيام الموظفين العاملين في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة إحصاء إقليم كردستان (KRSO) بجولات دراسية إلى مكتب الإحصاء في الاتحاد الأوروبي حتى يتمكنوا من الحصول على توجيه مباشر في تنفيذ المجالات الرئيسية المذكورة أعلاه. ويجب الا يغيب عن البال أن تدريب الموظفين هو واحد من أهم العوامل نحو تطوير نظام إحصائي حديث.

2.4 خارطة الطريق المقترحة

خارطة الطريق التالية هي لخدمة تنفيذ التوصيات وإجراءات التطوير. ويقدم الجدول المرفق نظرة عامة على الجدول الزمني/المدة المقترحين للتوصيات الواردة في هذا الاستعراض.

الأنشطة الجارية في المكتب

تحديث نظام قواعد البيانات: هذا عبارة عن نشاط داخل المكتب يتكشف خلال فترة المشروع بأكمله. وسوف تركز الأنشطة على التدريب أثناء الخدمة المتعلقة بالمهام اليومية على قواعد البيانات. وستمد الخبرة الدولية المساعدة لهذا النشاط. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

بناء شبكة حاسوب لخدمة النظام الإحصائي الوطني: هذا عبارة عن نشاط داخل المكتب يتكشف خلال فترة المشروع بأكمله. ويهدف ذلك إلى تزويد جميع الموظفين بإمكانية الوصول إلى شبكة الحاسوب التي من خلالها يمكنهم الوصول إلى جميع أعضاء النظام الإحصائي الوطني. وسوف تمد الخبرة الدولية يد المساعدة إلى هذا النشاط. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

بناء خطة إنتاج: هذا عبارة عن نشاط داخل المكتب يُطبَّق تلك الأجزاء من خطة العمل الشاملة للإحصاءات الرسمية ذات الصلة بالإنتاج الحالي. وسوف تمد الخبرة الدولية يد المساعدة لهذا النشاط. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورش العمل

يُقترح عقد ورش عمل بشكل متكرر، شهرياً أو مرتين في الشهر في أربيل وكذلك في بغداد.

ورشة العمل حول تقرير المراجعة لوظائف النظام الاحصائي: سوف يكون هذا التقرير أساساً لورشة العمل حيث يتم مناقشة النتائج والتوجهات والتوصيات ذات العلاقة. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورشة العمل حول الإطار القانوني: تقدم ورشة العمل هذه التوكيد على أبرز ملامح التشريع الإحصائي الحديث. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية. وينبغي أن تتضمن ورشة العمل الثانية حول الإطار القانوني مناقشة حول مشروع التشريع الإحصائي.

ورشة عمل لمشروع الإطار القانوني ومدونة قواعد الممارسات: مناقشة نهائية للأهداف التنفيذية المتعلقة بالتشريع الإحصائي ومدونة قواعد الممارسات وتطبيقها في جميع الهيئات المشاركة بفعالية في النظام الإحصائي الوطني. هذه ورشة عمل مشتركة للجهاز الإحصائي المركزي (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO).

ورشة عمل حول خطة الإنتاج: تناقش ورشة العمل هذه بالتفصيل معنى خطة الإنتاج الإحصائية الحديثة. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية. وتركز ورشة العمل الثانية حول خطة الإنتاج على جدوى تنفيذ خطة الإنتاج الحديثة التي تعكس مقاصد مدونة قواعد الممارسات. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورشة العمل حول التصنيف والترميز: تركز على كيفية استخدام خادم التصنيف والترميز. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورشة عمل حول النشر: تركز على الملامح المرغوبة لممارسات النشر العصرية. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورشة عمل حول كتابة التقارير: تركز ورشة العمل هذه على كتابة التقارير الحديثة التي تُلبي مطالب المستخدم. وستكون الأنشطة في الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورشة عمل حول إحصاءات النوع الاجتماعي: تركز على تكامل النوع الاجتماعي في الإنتاج الإجمالي للإحصاءات. وستكون الأنشطة في المكتب الإحصائي المركزي (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO) متوازية.

ورشة عمل حول التقدير الديموغرافي: تتناول ورشة العمل هذه التقدير الديموغرافي عندما يتم استخدام إحصاءات الأحوال المدنية وبيانات التعداد مقارنة بالحالة التي يقوم التقدير فيها بمجرد استخدام التقارير الصادرة عن تعداد أو مسح سابقة.

مجموعات العمل

تقوم مجموعات العمل بتنظيم تفاصيل الأنشطة المتعلقة بورش العمل، على النحو المذكور أعلاه. ويتعين عليهم الاجتماع قبل عقد ورش العمل في أربيل وبغداد.

بناء القدرات

يتطلب إصلاح النظام الإحصائي الوطني إلى بناء مستمر للقدرات. من بين أمور أخرى، لأنه سوف ينطوي على تطبيق التقنيات الجديدة. وسوف يتم طلب المساعدة الفنية في عدد من المجالات، لا سيما في إنشاء شبكة حاسوب حديثة وتحديث وتطبيق ممارسات تطوير واستخدام قواعد البيانات بما في ذلك البيانات الوصفية وتطبيقات خادم التصنيف والاسليب الحديثة في كتابة وإعداد التقارير...إلخ.

يقترح أن تقوم مجموعات العمل الممثلة بأعضاء من الجهاز المركزي للإحصاء (CSO) وهيئة احصاء اقليم كردستان (KRSO)، وبمساعدة رئيس المستشارين الفنيين المقيم، معالجة القضايا المؤسسية والتنظيمية والفردية ذات صلة بسياق إصلاح النظام الإحصائي الحالي.

1 مبادئ مدونة قواعد الممارسة في المملكة المتحدة

- المبدأ 1: تلبية مطالب المستخدم**
ينبغي أن يقوم إنتاج وإدارة ونشر الإحصاءات الرسمية بتلبية متطلبات اتخاذ القرارات المستنيرة من قِبَل الحكومة والخدمات العامة ورجال الأعمال والباحثين والعامة.
- المبدأ 2: الحيادية والموضوعية**
ينبغي إدارة الإحصاءات الرسمية والمعلومات حول العمليات الإحصائية بحيادية وموضوعية.
- المبدأ 3: النزاهة**
ينبغي أن تسود المصلحة العامة على المصالح التنظيمية والسياسية أو الشخصية في جميع مراحل إنتاج وإدارة ونشر الإحصاءات الرسمية.
- المبدأ 4: الأساليب السليمة والجودة المضمونة**
ينبغي أن تكون الأساليب الإحصائية متناسقة مع المبادئ العلمية وأفضل الممارسات المعترف بها دولياً، وأن تكون موثقة بالكامل. وينبغي مراقبة الجودة وضمان أخذ الممارسات المتفق عليها دولياً في الاعتبار.
- المبدأ 5: السرية**
إن المعلومات الخاصة عن الأشخاص الفرديين (بما في ذلك الهيئات الاعتبارية) التي يتم جمعها في إنتاج الإحصاءات الرسمية هي معلومات سرية، وينبغي أن يتم استخدامها لأغراض إحصائية فقط.
- المبدأ 6: الأعباء التناسبية**
لا ينبغي أن يكون عبء التكاليف على مزودي البيانات مفرطاً وينبغي أن يتم تقييمه نسبة إلى الفوائد الناجمة عن استخدام الإحصاءات.
- المبدأ 7: الموارد**
ينبغي أن تكون الموارد المتاحة للأنشطة الإحصائية كافية لتلبية متطلبات هذه المدونة و ينبغي استخدامها بكفاءة وفعالية.
- المبدأ 8: الصراحة وإمكانية الوصول**
ينبغي أن تكون الإحصاءات الرسمية، مترافقة مع التعليق الكامل والصریح، متاحة بسهولة لجميع المستخدمين.
- البروتوكول 1: التزام المستخدم**
إن التزام المستخدم الفعال أساسي للوثوق في الإحصاءات العامة ولتأمين القيمة القصوى للجمهور على حد سواء.
- البروتوكول 2: إطلاق الممارسات**
ينبغي إطلاق التقارير الإحصائية إلى الملكية العامة بشكل مُنظَّم يعزز ثقة الجمهور و يعطي فرص وصول متساوية للجميع، وأن تكون خاضعة للتشريعات ذات الصلة.

2 مدونة قواعد الممارسة للمؤسسات الإحصائية الوطنية في الاتحاد الأوروبي

تستند مدونة قواعد الممارسة لإحصاءات الاتحاد الأوروبي على 15 مبدأ. وتلتزم سلطات الحكم و السلطات الإحصائية في الاتحاد الأوروبي بالتمسك بالمبادئ المثبتة في هذه المدونة التي تغطي البيئة المؤسسية والعمليات و المخرجات الإحصائية.

المبدأ 1: الاستقلالية المهنية

إن الاستقلالية المهنية للسلطات الإحصائية عن غيرها من السياسات أو التنظيمات أو الدوائر و الهيئات الإدارية وكذلك من شركات القطاع الخاص، يضمن مصداقية الإحصاءات الأوروبية.

المبدأ 2: التفويض المتعلق بجمع البيانات

يجب أن يكون لدى السلطات الإحصائية تفويضاً قانونياً واضحاً لجمع المعلومات من أجل الأغراض الإحصائية الأوروبية. وقد يتم إجبار الإدارات والمؤسسات والأسر والجمهور بصفة عامة بموجب القانون للسماح بالوصول إلى أو تقديم البيانات للأغراض الإحصائية الأوروبية بناء على طلب من السلطات الإحصائية.

المبدأ 3: كفاية الموارد

يجب أن تكون الموارد المتاحة للسلطات الإحصائية كافية لتلبية متطلبات الإحصاءات الأوروبية.

المبدأ 4: الالتزام بالجودة

يجب أن يلتزم كافة أعضاء الجهاز الإحصائي الأوروبي بالعمل والتعاون وفقاً للمبادئ المثبتة في "إعلان جودة الجهاز الإحصائي الأوروبي".

المبدأ 5: السرية الإحصائية

خصوصية مقدمي البيانات (الأسر والشركات والإدارات والمستجيبين الآخرين)، يجب ضمان سرية المعلومات التي يقدموها و استخدامها فقط للأغراض الإحصائية.

المبدأ 6: الحياد والموضوعية

يجب أن تقوم السلطات الإحصائية بإنتاج ونشر الإحصاءات الأوروبية فيما يتعلق بالاستقلالية العلمية بطريقة موضوعية ومهنية وشفافة بحيث تعمل على التعامل مع كافة المستخدمين بشكل مُنصف.

المبدأ 7: المنهجية السليمة

يجب أن تقوم المنهجية السليمة بتعزيز إحصاءات الجودة. ويتطلب ذلك الأدوات والإجراءات والخبرات المناسبة والكافية.

المبدأ 8: الإجراءات الإحصائية المناسبة

يجب أن تقوم الإجراءات الإحصائية المناسبة، التي يتم تطبيقها ابتداءً من جمع البيانات إلى التحقق من صحة البيانات، بدعم إحصاءات الجودة.

المبدأ 9: عبء غير مفرط على المستجيبين

ينبغي أن يكون عبء تقديم التقارير متناسباً مع احتياجات المستخدمين وينبغي ألا يكون مفرطاً على كاهل المستجيبين. وتراقب السلطة الإحصائية عبء الاستجابة و تحدد أهدافاً من أجل الحد منها بمرور الوقت.

المبدأ 10: فعالية التكاليف

يجب استخدام الموارد بفعالية.

المبدأ 11: وثيقة الصلة بالموضوع

يجب أن تقوم الإحصاءات الأوروبية بتلبية احتياجات المستخدمين.

المبدأ 12: الدقة و الموثوقية

يجب أن تقوم الإحصاء الأوروبية بتصوير الواقع بدقة و بشكل موثوق.

المبدأ 13: دقة التوقيت و الالتزام بالمواعيد

يجب نشر الإحصاءات الأوروبية في الوقت المناسب و بموعد محدد. ويجب أن تقوم الإحصاءات المتاحة بتلبية احتياجات المستخدمين. ويتعين أن تمثل الإحصاءات بمعايير الجودة الأوروبية و تلبي احتياجات المؤسسات والحكومات ومؤسسات البحوث والمصالح التجارية والجمهور بشكل عام في أوروبا.

المبدأ 14: الاتساق و قابلية المقارنة

تعني المسائل الهامة بالمدى الذي تكون فيه الإحصاءات ذات صلة ودقيقة و موثوقة وفي موعدها و متجانسة وقابلة للمقارنة وعلى طول الأقاليم والدول ويمكن للمستخدمين الوصول إليها فوراً. ينبغي أن تكون الإحصاءات الأوروبية متنسقة داخلياً، مع مرور الوقت وقابلة للمقارنة بين الأقاليم والدول. وينبغي أن يكون من الممكن الجمع و الاستفادة المشتركة للبيانات المرتبطة بها من المصادر المختلفة.

3 المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية في منطقة المفوضية الاقتصادية الأوروبية

1. تقدم الإحصاءات الرسمية عنصراً لا غنى عنه في نظام المعلومات لأي مجتمع ديمقراطي، لتزويد الحكومة والاقتصاد والجمهور ببيانات عن الحالة الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن الإحصاءات الرسمية التي تستوفي معيار الفائدة العملية هي التي سيتم جمعها وإتاحتها دون أي حيز من قبيل الوكالات الإحصائية الرسمية التزاماً بأحقية المواطن بالحصول على المعلومات العامة.
2. للحفاظ على الثقة في الإحصاءات الرسمية، يتعين على الوكالات الإحصائية أن تقرر وفقاً لاعتبارات مهنية صارمة تشمل المبادئ العلمية والأخلاقيات المهنية أساليب وإجراءات جمع ومعالجة وتخزين وعرض البيانات الإحصائية.
3. لتيسير التفسير الصحيح للبيانات، تقوم الوكالات الإحصائية بعرض معلومات وفقاً للمعايير العلمية عن مصادر وأساليب وإجراءات الإحصاء.
4. يحق للوكالات الإحصائية أن تُعلّق على التفسير الخاطئ و سوء استخدام الإحصاءات.
5. يجوز استخلاص البيانات من أجل الأغراض الإحصائية من جميع أنواع المصادر، سواء من المسوح الإحصائية أو السجلات الإدارية. وعلى الوكالات الإحصائية أن تختار المصدر فيما يتعلق بالجودة والتوقيت والتكاليف والعبء على المستجيبين.
6. يجب أن تكون البيانات المتعلقة بالأفراد التي تم جمعها من قبيل الوكالات الإحصائية من أجل الأغراض الإحصائية، سواء كانت تشير إلى الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين، سرية جداً وأن يتم استخدامها للأغراض الإحصائية بشكل حصري.
7. إن القوانين والأنظمة والإجراءات التي تعمل بموجبها الأجهزة الإحصائية يجب أن تكون علنية.
8. التنسيق بين الوكالات الإحصائية ضمن الدول أمر ضروري لتحقيق الاتساق والفعالية في الجهاز الإحصائي.
9. يقوم استخدام الوكالات الإحصائية في كل دولة لكل من المفاهيم والتصنيفات والأساليب الدولية بالتشجيع على تناسق وكفاءة الأجهزة الإحصائية على جميع المستويات الرسمية.
10. يساهم التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال الإحصاءات في تحسين أجهزة الإحصاءات الرسمية في جميع الدول.

1. السكن و الطعام وغيرها من الخدمات: جارة الجملة والتجزئة والنقل والاتصالات والخدمات المالية والخدمات الترفيهية. يتم تصنيف البيانات حسب نوع الإيصالات أو المبيعات التجارية والتغطية. والمؤسسات. والموظفين. والرواتب وغيرها من البنود.
2. الزراعة: الإحصاءات عن المزارع ومشغلي المزارع واستخدام الأراضي ودخل المزرعة والنفقات والديون ومخرجات الزراعة والإنتاجية و التسويق و التجارة الخارجية في المنتجات الزراعية و المحاصيل المعينة والماشية والدواجن ومنتجاتها.
3. الفنون و الترفيه و السفر: الفنون الاستعراضية. الفنون والعلوم الإنسانية.
4. الخدمات المصرفية و التمويل و التأمين: بيانات عن الموارد المالية في البلاد. والأنواع المختلفة للمؤسسات المالية. و المال والائتمان. و الأوراق المالية. و التأمين. والعقارات.
5. الولادات و الوفيات و حالات الزواج و حالات الطلاق: التقديرات الديموغرافية: الوفيات والخصوبة والحالة الاجتماعية والهجرة.
6. المؤسسات التجارية: مكان الشركات التجارية ومبادرة الأعمال التجارية في الاقتصاد العراقي. بيانات عن عدد ونوع وحجم الشركات. والبيانات المالية للشركات المحلية ومتعددة الجنسيات. والاستثمارات والنفقات والأرباح التجارية. والمبيعات والخزونات ونتائج التعداد الاقتصادي.
7. الإسكان و الإنشاء: بيانات عن قطاع البناء والتشييد وعن مختلف مؤشرات الأنشطة والتكاليف. وعن الوحدات السكنية و خصائصها وشاغليها. وعن خصائص ومعدلات الشواغر في المباني التجارية.
8. التعليم: بيانات تتعلق في المقام الأول بالتعليم الرسمي بأكمله. على مختلف المستويات. وللمدارس العامة والخاصة. وتعلق البيانات الظاهرة بالسكان في سن الدراسة والالتحاق بالمدارس والتحصيل العلمي والعاملين في مجال التعليم والجوانب المالية للتعليم.
9. الإنتخابات: نتائج الإنتخابات.
10. الطاقة والمنافع: إحصائيات عن موارد الوقود. وإنتاج الطاقة واستهلاكها. والطاقة الكهربائية. والطاقة الكهرومائية. والطاقة النووية. والطاقة الشمسية وطاقة الرياح. والطاقة الخشبية (الكتلة البيولوجية). وصناعات الطاقة الكهربائية والغاز.
11. تمويلات وتوظيف الحكومة الاتحادية: الإحصاءات المتعلقة بالهيكل المالي والعمالة المدنية للحكومة الاتحادية.
12. التجارة الخارجية والمعونات: بيانات عن برامج المساعدات الخارجية.
13. الغابات والصيد والتنقيب: بيانات عن المنطقة والملكية والإنتاج والتجارة والحميات وتوزيع في الموارد الطبيعية.
14. الجغرافيا والبيئة: معلومات عن البيئة المادية وقياس المنطقة الأساسية والبيانات المناخية واستهلاك المياه والانبعاثات الملوثة للهواء والإصدارات السامة والانسكابات النفطية ومواقع النفايات الخطرة والنفايات وإعادة التدوير في البلدية.
15. الصحة والتغذية: إحصاءات عن النفقات الصحية و تغطية التأمين. والعاملين في المجال الطبي. والمستشفيات. ودور المسنين ومرافق الرعاية الأخرى. والإصابات. والأمراض. وحالات الأقعاد. المتدار الغذائي الداخل للسكان. واستهلاك الغذاء.
16. الإيرادات و النفقات و الفقر و الثروة: بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي (GDP). والناتج القومي الإجمالي (GNP). والدخل القومي والشخصي. والإدخار والاستثمار. والدخل النقدي. والفقر. والثروة القومية والشخصية.
17. المعلومات والاتصالات: إحصاءات عن مختلف وسائل المعلومات والاتصالات: النشر. بما في ذلك الصحف والدوريات والكتب والبرمجيات. والتصوير السينمائي والتسجيلات الصوتية والإذاعة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وخدمات المعلومات. مثل المكتبات. كما تتضمن إحصاءات عن استخدام الحاسوب والإنترنت.
18. الإحصاءات الدولية: إحصاءات عالمية عن السكان. و الموالي و الوفيات. والمؤشرات الاجتماعية والصناعية. والشؤون المالية. والزراعة. والاتصالات. والشؤون العسكرية. عادة ما يتم نشر هذه الإحصاءات في الملخصات أو الكتب السنوية الإحصائية.
19. قوى العمل والتوظيف والأرباح: إحصاءات عن قوى العمل. و توزيعها حسب الشواغر و انتساب الصناعة. والعرض والطلب على العمالة وظروف العمل.

20. انفاذ القانون والمحاكم والسجون: بيانات عن الجرائم التي ارتكبت وضحايا الجرائم والاعتقالات والبيانات المرتبطة بالانتهاكات الجنائية و جهاز العدالة الجنائية.
21. التصنيع: يعرض هذا القسم بيانات موجزة عن عمليات التصنيع ككل ومعلومات مفصلة بشكل أكثر عن المجموعات الصناعية الرئيسية ومنتجات مختارة. إن أنواع التدابير المبينة في مستويات مختلفة تشمل بيانات عن المنشآت والعمالة والرواتب، وقيمة وكمية الإنتاج والشحنات، والقيمة المضافة من قِبَل الشركة الصانعة، والمخزون وغيرها.
22. الأمن القومي و شؤون الحاربين القدامى: بيانات عن الأمن القومي، وفوائد الحاربين القدامى، و الدفاع القومي وتكاليفها البشرية و المالية، و الأفراد العسكريين العاملين والاحتياط.
23. السكان: إحصاءات عن السكان حسب العمر والجنس، والمنطقة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية، التنبؤات السكانية.
24. الأسعار: مؤشرات أسعار المنتجات و المستهلكين، و الأسعار الفعلية لسلع الختارة، وأسعار الطاقة.
25. العلوم والتكنولوجيا: إحصاءات عن الموارد العلمية و الهندسية و التكنولوجية، مع التركيز على أُمَاط تمويل البحث والتطوير وعن الكوادر والشؤون العلمية والهندسية والفنية، والتعليم، والعمالة.
26. الضمان الاجتماعي و الشؤون الإنسانية: بيانات متعلقة بالنفقات الحكومية من أجل الضمان الاجتماعي والخدمات الإنسانية.
27. تمويلات وتوظيف الدولة والحفاظة: بيانات عن الإيرادات والنفقات والديون، و عمالة الدولة والحكومات المحلية.
28. النقل: بيانات عن النقل الجوي المدني، سواء للركاب و البضائع، وعن النقل البحري، بما في ذلك الطرق المائية الداخلية. إحصاءات عن الإيرادات والركاب وحجم حركة الشحن، والعمالة في الأوضاع المختلفة المدرة للدخل في قطاع النقل، بما في ذلك السيارات و القطارات و النقل بخطوط الأنابيب.
29. تجارة الجملة والتجزئة: إحصاءات متعلقة بتجارة التوزيع، تجارة الجملة و تجارة التجزئة على وجه التحديد. ويتم تصنيف البيانات حسب نوع مبيعات التغطية والأعمال التجارية، والمنشآت، والموظفين، وكشوفات الرواتب، وغيرها من البنود.

5 حساب تكاليف الأنشطة

ما يلي هو تقدير إرشادي مبدئي لحد الأدنى من الميزانية التي يمكن تصورها لفترة تنفيذ مدتها ثلاثة سنوات على أساس التحسينات التفصيلية الموصى بها المذكورة في كل من الاستعراضات الوظيفية الفرعية الموجودة في المجالات السبعة المشمولة في عملية الاستعراض الوظيفي و أنشطة ترتيب البيانات المتوقعة اللازمة لمراقبة التقدم المحرز في قطاعات الصحة والتعليم والمياه/الصرف الصحي على مدى مرحلة تنفيذ تحديث القطاع العام في العراق (I-PSM):

البند	كلفة الوحدة	مجموع الوحدات	المجموع (بالدولار الأمريكي)
رئيس الفريق الدولي	15000	36	540,000
المنسقون الوطنيون	5000	72	360,000
موظفو الاسناد	3000	72	216,000
المستشارون	15000	60	900,000
الأجهزة	200000	3	600,000
ورش العمل	15000	30	450,000
جمع البيانات	100,000	3	300,000
المنشورات و الكتيبات و الأدوات, إلخ	12000	18	216,000
الجولات الدراسية	25000	9	225,000
الدورات التدريبية	25000	20	500,000
الأمن			200,000
أخرى			293,000
المجموع			4,800,000

